

تسويق الشهادات العلمية في الجامعات السودانية: شهادة

لله * وتدايعيات نشرها*

بقلم الكاتب والناقد/ د. عبدالرحمن محمد يدي النور

استاذ مشارك سابق بكلية اللغات والترجمة

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

dryeddi12@gmail.com

كلنا يعلم حرارة الصدق ومرارة الحق والحقيقة وصعوبة

الشهادة لله سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا إلا أن الله سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا يقول في محكم تنزيله سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ أَحَبِبْتُ أَنْ افْتَتِحَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي تَحْتَ

الإنسان على الصدق وأن يجعل الشهادة لله سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وألا يساوم في الحق حتى وإن كلفه ذلك أغلى ما يملك بما في ذلك وظيفته وحياته. فالكذب وغياب الأمانة ومغادرة الصدق والمداهنة والنفاق والشعارات المضللة وكنتم الحق والحقيقة قد أهلكنا وحولنا إلى مجرمين بأربطة عنق ملونة وزاهية. واتبع الآية أعلاها بالآية القرآنية التي افتتحت بها احد كتبي التي صدرت وهي نص الآية القرآنية التي تقول ﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ إذ أن الأمر جلل ويخص الاستصدار العشوائي للشهادات الجامعية في الجامعات السودانية. وسأثبت في هذا المقال إن هناك جرائم أكاديمية لا مثيل لها في العالم تحدث في حقل التعليم الجامعي في السودان مما سيجعل الكثير من الدول تشكك في مصداقية المؤهلات الأكاديمية السودانية وتكون مُجَقَّةً ان فعلت ذلك. فحقيقة أنه إذا كان الأداء الأكاديمي في الجامعات السودانية بصفة عامة وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بصفة خاصة بهذا المستوى المخزي فإنها لا تستحق أن تكون مفتوحة بل إن المنطق البسيط يحتم إما تعطيلها أو إعادة مراجعة هياكل إدارتها ومؤهلات هيئات التدريس فيها ومراجعة كفاءة النظام الدراسي وفاعلية المقررات الدراسية وموثوقية البحوث التي تم إصدار شهادات أكاديمية بموجبها. هذا إذا كانت الحكومة حكومة فعلا وواعية ولا ترغب في أداء مسرحي للتعليم يتناسب مع العقول الضحلة والجاهلة للقائمين على امر البلاد! وإذا لم تفعل "الحكومة" شيئا في هذا الأمر فلتتأكد أنها ببلاهة منقطعة النظر تنفق على مؤسسات خربة وفاشلة يسترزق من خلالها الفاشلون علميا ولا تقوم بواجبها وهي ليست اقل فشلا من أجسام كالسكة حديد والنقل النهري كانت تعتاش من دون ان تقدم خدمة حقيقية للناس وقد قامت "الحكومة" بتفكيكها لشيء في نفسها وحسنا فعلت. بل إن هذه المؤسسات التعليمية هي أكثر خطورة لأنها تمسرح أدائها الأكاديمي وتُخَرِّج للمجتمع أشباه حملة شهادات عليا. ولأثبت ما ذهبت إليه سأخذ تخصص ماجستير اللغة الانجليزية في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كمثال لهذا الواقع الأكاديمي الجامعي المخزي وأوضح أسلوب وضع

وانجاز الكورس الدراسي وعلى القارئ أن يتخيل كيف يكون الحال في التخصصات الأخرى التي تنتج مخرجات تكون عرضة للسخرية والتهم كما نرى في المستشفيات التي امتلأت بالكثير من حملة شهادات طبية كرتونية مجردة من محتواها ومتطلبات اخلاقياتها لذلك اصبحوا عرضة للاهانة وحتى الضرب وكما نرى في الصيدليات صيادلة ليسوا اكثر من مسوقي ادوية وكما نرى في المجال الهندسي مشاريع انشائية كالطرق والجسور تفعل بها 'الجرذان' فعلتها وهذا الواقع لا يسود الا في ظرف جلوس اشباه الجرذان على سدة الامر في البلاد!

نوعية الطلاب المتقدمين لكورس الماجستير:

فيما يختص بالمتقدمين للالتحاق بكورس ماجستير اللغة الانجليزية فإن الجامعة تستقبل طلبات القبول من نواتج تعليمية (يقال أنهم يحملون بكالوريوس) ولكن لا أستطيع أن أعطي غالبيتهم تعبيراً تقييماً لكسبهم الأكاديمي أكثر من 'الضحالة في التخصص' وليس 'البكالوريوس في التخصص'. وإذا كنت تمتلك الاختصاص لجردتهم من ذلك الكرتون (البكالوريوس) الذي يحملونه لانهم لا يملكون شيئاً من محتواه. وقد أكد ذلك أحد الأساتذة إذ قال معلقاً على مستوى المتقدمين لكورس الماجستير أنهم 'ضعاف' أكاديمياً! فهل يحمل ضعيف أكاديمياً شهادة بكالوريوس في السودان؟ وإذا كان الحال كذلك فما هي الضرورة أصلاً في فتح كورسات ماجستير انجليزي في السودان؟ فهل وصلنا لمستوى المعيارى المطلوب؟ فقد قال لي احد طلاب ماجستير اللغة الانجليزية انه ذهب إلى الهند لدراسة ماجستير اللغة الإنجليزية إلا انه وجد الكورس 'صعباً' فتركه وعاد إلى السودان. فبالنسبة لطالب كهذا فإن كورس مغيرك ومتوعك ويعطي شهادة من دون عناء كما هو في السودان أفضل من كورس صعب لكنه يؤهل بعد عناء كما هو في الهند. لذلك فقد اختار العودة ليلتحق بالكورسات المتوعكة في السودان! وهذا يدل على أن كورس البكالوريوس الذي يدرسه الطلاب لا يؤهل الطالب لما بعده وأن بعض الطلاب لا يستحقون شهادة البكالوريوس التي على أساسها يتم قبولهم في برنامج ماجستير اللغة الانجليزية وأنهم يكتبون الانجليزية بمستوى طالب ثالث ثانوي أو طالب بكالوريوس مبتدئ ومع ذلك يتم قبولهم ومن دون إخضاعهم لأي اختبار لتقويم كوامنهم لدراسة ماجستير اللغة الانجليزية وبذلك يتضح أن هدف الجامعة ليس تأهيل من لهم خلفية كافية في التخصص ويمتلكون كامناً مؤهلاً لخوض كورس الماجستير باقتدار. بل أن هدفها الأساسي هو الاستحواذ على رسوم الكورس وإقحام أناس في كورس بالرغم من خواء محتواه ومع ذلك فإنهم ليسوا أهلاً له. فقد قبلت الجامعة أكثر من خمسة وستين طالبا وطالبة في كورس ماجستير اللغة الانجليزية. وقبول بهذا العدد الهائل لا يحدث في العالم الا في السودان. وأسست الجامعة لهم كورسات بمسميات أوراق مرتجلة ولفتره زمنية قصيرة لاجتذاب اكبر عدد من المتقدمين ويتم قبولهم بجشع ونهم وتخريجهم من دون فهم! فحقيقة الأمر أنه إذا تم وضع

الكورس بطريقة علمية ومعيارية ما كان ليحمل كل ذي نصف عقل شهادة ماجستير إلا إن هذه الشهادة فقدت قيمتها ومضمونها في السودان وصارت في متناول يد كل نصف عقل باحث عن نصف تأهيل 'ليتنرجس' به بين العامة ويكمل شعوره العميق بالنقص ويعطي السذج من حوله صورة ليست حقيقية عن عقله الخاوي وهذا شيء طبيعي في بلد يحكمه البلهاء والمساطيل والفاقد التربوي الجشع. فسهولة الحصول على الشهادة تكمن في البناء المعتل للكورس وفترة الزمنية القصيرة وغياب تخصصيته.

ارتجال بناء الكورس وتخصصيته الاسمية وقصر فترته:

فيما يختص بأوراق كورس الماجستير والذي شاركت في تدريس ورقة من أوراقه الخمسة في المستوى الأول فإن مسميات أوراق كورس المستوى الأول (ثلاثة شهور ونصف) هي كالتالي: (تطبيقات الحاسوب في تعلم اللغة الانجليزية، علم اللغة التطبيقي، تحليل الخطاب، مناهج البحث، قراءات في الأدب الانجليزي والنقد الأدبي). وقد ارتجلوا هذه العناوين ليجعلوها محتوى للمستوى الأول! إن المأساة الكبيرة والخلل المنهجي الخطير يكمن في قصر فترة كورس ماجستير اللغة الانجليزية. إذ أن الطالب يدرس سمسرين فقط ولا تتجاوز فترة دراسة السمسرين السبعة أشهر فقط (كل سمستر يمتد لثلاثة أشهر ونصف). وللأسف فإن هذه الفترة الزمنية لكورس الماجستير بأكمله اقصر من فترات مجرد دبلومات لغة تقدمها بعض المعاهد التعليمية الخاصة ولكن الجامعة وضعت هذا الكورس بهذه الفترة الغير مسبوقة في قصرها لان الهم الأكبر للجامعة هو تحصيل الرسوم وليس تأهيل دافعي الرسوم وهذا هو قمة تنجير التعليم وتجريد مخرجاته من اية مؤهل حقيقي سوى غش الناس بشهادات كرتونية. نتج عن هذا الواقع استحالة تخصصية الكورس. إذ أن المستوى الأول ما هو إلا مجرد دراسة عامة لمدة ثلاثة أشهر ونصف فقط يدرس فيه 'الطالب' تلك الأوراق الخمس الملمومة من 'عوالم اللغة الانجليزية' الكامن في الخيال المعتل لاشباه الاساتذ الذين شاركوا في وضعها! كما إن فاعلية محتوى تلك الأوراق في رفع مستوى الطالب وتحويله إلى متخصص معدومة بل ومستحيلة لان هناك إقحام لمسميات أوراق لا فاعلية لها في مرحلة ماجستير اللغة الانجليزية في السودان كورقة (مناهج البحث). ماذا يفعل مبتدئ ماجستير لغة انجليزية لا يعرف ان يكتب جملة صحيحة بورقة (مناهج البحث)؟ إذ أن غالبية الطلبة لم يصلوا بعد إلى مقدرة بناء الجملة الانجليزية بطريقة صحيحة فكيف سيفهمون مناهج البحث وما هي علاقتهم بها؟ فورقة كهذه يجب أن يتم تقديمها للطالب في السودان بعد أن يبحر في التخصص وليس لطالب غير متخصص. إذ يتم تناول مثل هذه الورقة في بيانات مشابهة للسودان كالهند في مرحلة ما بعد الماجستير وقبل الدكتوراه في دراسة تخصصية تسمى (ماجستير فلسفة -M.Ph.-) في التخصص المطلوب وهي دراسة تمهيدية في مجال أكثر تخصصية مع التركيز على منهجية البحث ومع ذلك فهي ليست ذات ضرورة قصوى ويمكن الاستغناء عنها. فالمتخصص الحقيقي عندما يتوجه إلى دراسات فوق الماجستير

يستطيع أن يتعرف على المنهجية المناسبة للبحث الذي يريد كتابته من بين المنهجيات ويتبعها لبناء بحثه وهذا ينبع من إحساسه العميق للمادة التخصصية التي يتناولها بحثاً ومدى سيطرته عليها وتشربه بها. لأن منهج البحث له علاقة وطيدة وتفعيلية لما يموج في دواخل عقل المتخصص. ويحس ذلك من يرغب أن يبدأ بحثاً بعد الإبحار بعمق في التخصص. فعندما يصل الطالب إلى مرحلة القدرة الحقيقية في الكتابة والاستنباط والاستخلاص والاستنتاج فلن يفشل في إيجاد المنهجية المناسبة لبحثه حتى ولو لم يدرس منهجيات البحث من قبل. فليس من الضروري إقحام طالب الماجستير في كومة من منهجيات البحث الكثيرة والتي ستظل معلومات مجردة بالنسبة إليه وقد لا يحتاج إلى معظمها. بل من المفترض تأهيل مخرجاتنا في تخصص اللغة الإنجليزية بكورس مقتدر وعملي ليصبحوا معلمين مؤهلين ويسعفوا الواقع المخزي للغة الإنجليزية في المرحلة المدرسية في السودان بدلا من مسرحة أوراق انصرافية مثل (مناهج البحث) و(تطبيقات الحاسوب في تعلم اللغة الإنجليزية) لتأكل الجامعة من خلالها أموال الناس بالباطل وتطعم كل متسلق للتدريس الجامعي يريد أن يعطي الطلاب خطوطا عريضة ويسميها ورقة! وفيما يختص بورقة (تطبيقات الحاسوب في تعلم اللغة الإنجليزية) يجب ألا ننسى أن الأوتومايزيشن في هذا الخصوص (إدخال الأجهزة في مجال تعلم اللغة) لم يسعف المتعلمين في دول ذات مقدرات مالية كبيرة في انجاز مثل تلك المشاريع الخاصة بمعامل اللغة والمحافظة عليها وصيانتها. فموارد السودان محدودة ويجب علينا أن نركز بطريقة عملية على ماينفع الطالب في التخصص ونستطيع كذلك انجازة والمحافظة عليه في بيئة مثل السودان سيذهب بعض المتخصصين بعد تخرجهم إلى المدارس الثانوية وجامعات في الأقاليم ليقوموا بالتدريس فيها وهي في الغالب لا تملك حتى وسائل تدريس بدائية ناهيك عن المعامل الالكترونية للغة. فمن الغريب أنه ليس هناك مكان في كورس الماجستير لمناهج وطرق التدريس وتجارب تدريس اللغة الإنجليزية في السودان وكيفية تدريس المهارات اللغوية وتحليل أخطاء الطلاب وتاريخ التعليم في السودان وبناء المنهاج والقواعد الوظيفية والتحليلية بالرغم من أن كثير من الطلاب يعملون في حقل التدريس وهذه فعلا هي المجالات التي ترفع من مستوى إحساس الطالب بتخصصه في مجال اللغة الإنجليزية إذا تم تدريسها بطريقة صحيحة. فكيف سيشاركون مستقبلا في بناء المنهاج او يستنبطون المنهجية الأفضل لتدريس اللغة الإنجليزية إذا لم يبحروا في علمهما وتاريخ تطبيقاتهما في السودان؟ وعندما تطرح عليهم ذلك يقولون أن هذه دراسات مقتصرة في كليات التربية! فماذا تدرس كليات اللغة الإنجليزية وشعبها إذا لم تتناول مثل هذه السياقات؟ وهناك سياقات أخرى كانت أولى بإدخالها في كورس ماجستير اللغة الإنجليزية وتدريسها بدلا من إقحام أوراق بمحتويات مجردة وغير فاعلة في الكورس. بعد إكمال السمستر الأول (ثلاثة أشهر ونصف) والخضوع لامتحانات ينتقل الطالب إلى السمستر الثاني ليتخصص أدب انجليزي أو لغويات لفترة ثلاثة شهور ونصف فقط لا

غير! وهذه اقصر فترة تخصص ماجستير في العالم وتاريخ التعليم! ففترة ثلاثة اشهر ونصف ليست كافية لشخص يريد التخصص في حصاد البرسيم للبهائم ولن يتجاوز خلالها مرحلة قطع يده بالمنجل ناهيك عن التخصص في لغويات او آداب لغة اجنبية! فهل للقائمين على امر التعليم العالي في السودان عقل؟ وهذا السمستر أيضا يشتمل على عدد من الأوراق وتحتاج محتوياتها للمراجعة. وقد قال لي طالب أن بعضا ممن يقومون بتدريس أوراق الماجستير يمارسون 'مهارة' تملية الملخصات لطلاب الماجستير! وتلك الملخصات قصيرة لا تتعدى أحيانا نصف صفحة أو صفحة فقط في المحاضرة! بينما قال لي زميل أن الأوراق المتخصصة يُدرّسها شخص من أي تخصص وقال معبرا عن هذا الحال: "كل واحد يقفز ويركب على أي سرج" وهكذا يفعل اشباه الاساتذة وجامعاتهم التجارية مع طالب الماجستير بينما إن كلمة ماجستير تعني (سيطرة الطالب على تخصصه) لكن في السودان لا تعني هذه الكلمة كذلك، بل تعني دراسة تشبه الدراسة في المرحلة الثانوية. وللأسف هذا يجعل طلاب الماجستير ليسوا إلا طلاب 'ثانوية عليا جدا' إن صح التعبير! لذلك لا يستطيع معظم من أكمل كورس الماجستير كتابة البحث التكميلي وصرّح لي بهذا رئيس شعبة اللغة الإنجليزية بكلية الآداب - جامعة الخرطوم - د. محمدين- فقد قال لي أن من بين مجموعة من الدفعات التي أكملت الكورس فإن من كتبوا البحث وحصلوا على الماجستير لا يتعدوا عدد أصابع اليد الواحدة. هذا يدل على أن كورس السمسترات بمحتواه وفتوته لا يؤهل الطالب مطلقا. بل هي عملية نهب منظمة لحيوب الناس بسابق اصرار وترصد! والجدير بالذكر أنه حتى في جامعة الخرطوم فإن فترة الكورس لا تتعدى الثمانية أشهر (سمسترين- الأول دراسة عامة والثاني متخصص)- واتفق معي د. محمدين أن هذه الفترة غير كافية لتأهيل الطالب لنيل الماجستير- وأنه حتى جامعة الخرطوم تركز على ماجستير تخصص لغويات وليس أدب انجليزي بالرغم من أن الأدب هو المنبع الحقيقي للتميز اللغوي وان الهروب الى ماجستير اللغويات ما هو الا تعبير عن الفقر اللغوي والفكري والعقلي الذي يعاني منه الاساتذة والكثير ممن يلجأون الى ماجستير ودكتوراه اللغويات. كما ان هناك ندرة في أساتذة تدريس مادة الأدب الإنجليزي لأن تدريسها يتطلب أستاذا له مقدرات عقلية ولغوية ونقدية وأدائية استثنائية وقد لا تكون مثل هذه المقدرات موجودة نتيجة لتراكم ارث التخريج المسرحي لحملة الشهادات العليا في اللغويات لسنوات مضت وسيطرة انصاف العقول وفقيري المقدرات على هذا المجال التدريسي. وهنا يدرك كل حصيف أن الطلاب يُجبرون في معظم الجامعات على تخصصات لا يرغبون فيها لكنهم يستمرون فيها من اجل كرتونة الماجستير. ولذلك فإن معظم المخرجات غير مؤهلة تأهيلا حقيقيا وان الجامعات لا تترصد النقص في التخصصات لتغطيته وهذا يعني أن الجامعات لا ترفد المجتمع بما يحتاجه فعلا بل تأخذ اقصر الطرق لأكل أموال الناس بالباطل وتخريج منقسمين عن تخصصهم لكنهم يحملون شهادة كرتونية بالتخصص زورا وبهتانا. ونرجع إلى حديثنا عن جامعة

السودان- ففي هذا السياق فإن بعض طلاب ماجستير اللغة الانجليزية الذين قمت بتدريسهم في السمستر الأول قد ربطوا تخصصهم في الأدب الانجليزي في السمستر الثاني بوجودي في الجامعة وهذا يفسر أن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أيضا تعاني من نقص في الكوادر المؤهلة لتدريس تخصص الأدب الانجليزي.

بعد الانتهاء من السمستر الثاني يخضع الطالب لامتحان ومن ثم يتوجه لكتابة البحث التكميلي وما أدراك ما البحث التكميلي في السودان! فالبحوث القديمة مبعثرة على كاونترات المكتبات. والبحث الأكاديمي في الغالب لا ينتج عن عقل بحثي تم تفعيله باكتساب حقيقي للعلم أو بواسطة كورس السمسترات الفقير والمرتل ذلك بل في الغالب ينتج عن أسلوب ميكانيكي يتجسد في اختيار العنوان ومن ثم تليه نشاطات محمومة من النقل والسرقة والنسخ والقطع واللصق من البحوث السابقة والكتب 'ليتفبرك' في النهاية ليس بحثا بل موضوعا غير منسجم المنهج ومعوج السرد ومشتت المحتوى ولا يوجد فيه خيط بحث حقيقي بل هو تكويم لمعلومات مخلوطة لا تعكس سوى فلس المنتج وخواء المنتج والمقّم والمخرّج! فقد حصل احد الطلاب على درجة الدكتوراه من إحدى الجامعات السودانية بعد أن سرق صفحات كاملة بتوثيقاتها وتحكيماتها من كتاب صدر لي باللغة الانجليزية بعنوان 'تاريخ اللغة الانجليزية في السودان: إعادة قراءة ناقدة' من دون تحكيم ولا توثيق يراعي أسس الأمانة العلمية والمنهجية البحثية الصحيحة في كتابة البحوث. بل اسقط التقيوسات التي تحيط باقتباساتي وغض الطرف عن التحكيم والتوثيق الموجود على تلك الصفحات مقابل تلك الاقتباسات والاستشهادات والمُبيّن كذلك في نهاية الفصول فدمج تلك الاقتباسات والاستشهادات مع خاماتي الخاصة وادعى أن كل ذلك من رحم إنتاجه العقلي الفقير وحصل على الدكتوراه في غياب كامل لدور الجامعة والمشرف والممتحن الداخلي والخارجي والأمانة العلمية! وهذا يدل على ان المشرف الممتحن الداخلي والخارجي ايضا انصاف مؤهلين ويجهلون ابجديات طرق كسب العلم وكتابة البحوث. وعندما زرت الكلية التي يعمل فيها ذلك 'السارق' لم اتمكن من مقابلته لكن اكد لي رئيس الشعبة انه اوكل لذلك المتدكتر مهام تدريس عشرة من الطلاب وان اداءه ليس بالمستوى المطلوب! فكيف سيكون اداءه بالمستوى المطلوب وهو يخون اسس الامانة العلمية ويسرق حقوق الملكية الفكرية من الناس؟ وهذا يدل على امتلاء البلاد بالمتدكترين من دون محتوى فحمل شهادة الماجستير والدكتوراه كل سياسي منافق وعسكري معتوه وجاهل لا يعرف معنى الماجستير او الدكتوراه وزوجة سياسي قاصرة العقل ولا تتميز الا في وضع احمر الشفايف لكن الاقدار السيئة في هذا البلد الكئيب جعلها زوجة قائم بالامر فاستباحوا كل شيء. فشهادة الماجستير من مسماها تعني السيطرة على التخصص بينما الدكتوراه ليست غاية في حد ذاتها ولا مصدر نرجسة وعتنصة فارغة بل مجرد وسيلة تُعلم الإنسان كيفية اكتساب العلوم ونشرها. ومقياس الدكتوراة الحقيقية هو ما ينتجه وينشره الإنسان من علم بعد نَيْلِه شهادة الدكتوراه. ومن حمل شهادة دكتوراه ولم

ينتج ويطلع وينشر علما محكما وموثقا يؤكد استحقاقه لتلك الشهادة فانه قد حصل عليها بطريقة غير صحيحة. بكلمة اخرى، على حامل شهادة الدكتوراه ألا يعتبر شهادة الدكتوراه مقياسا لحمل العلم بل عليه ان يثبت ان تلك الشهادة علمته كيف يكتسب العلم وينشره وإلا فهو قد حصل على تلك الشهادة بطرق غير سليمة وان هناك خلا كبيرا في مقدراته العلمية.

محاكاة الجانب القشري لنظم التعليم في الغرب:

كان من المفترض أن تكون دراسة ماجستير اللغة الإنجليزية في بلد كالسودان في شكل أوراق كورسات متكاملة ومتخصصة (أدب انجليزي) أو (لغويات) وأن يتم وضع مسميات ومحتوى وتفصيل أوراق هذه الكورسات بواسطة لجان علمية متخصصة تخصصا حقيقيا ويحمل اعضاءها علما حقيقيا ولموسا. وتكون فترة كل كورس من هذه الكورسات ليست بأقل من سنتين ومن دون بحث تكميلي لان واقعا يحتم ذلك فنحن لسنا بأفضل من الهند والهند تفعل ذلك. ويتم إجراء تعديلات في محتوى تلك الكورسات كل أربعة أعوام لتجنب تكرار نفس أسئلة الامتحانات. لكن لن تفعل الجامعات ذلك لان همها هو تخريج اكبر عدد من المجموعات في السنة أو السنة والنصف لتتهب من خلاله اموال الناس بالباطل وتطعم هيئات تدريس مفلسة عقليا وفقيرة علميا وإدارات جاهلة بكنه العلم والتعلم ومتطفلة تسترزق باطلا وتعتلف حراما وتكتم حقا! لذلك فقد اتبعت الجامعات بغباء اثر السمسترات الغربية. فلا يمكن أن نحكي الجامعات الغربية في نظام السمسترات والتخصص لان مدخلات تلك الجامعات من الطلاب تختلف عن مدخلاتنا من الطلاب وأن خلفيات طلابها اللغوية والأكاديمية تختلف عن الخلفيات اللغوية والأكاديمية لطلابنا. بل ان نظم السمسترات في تلك الجامعات هي التي ادت الى افلاسها العلمي فتوجهت الى استيعاب هيئات تدريس من حول العالم لم تخضع لنظام الدراسة عبر السمسترات. فإذا اتبعنا اثر تلك الجامعات الغربية في هذا الخصوص نكون قد ارتكبنا خطأ شبيها بأخطاء بناء كورس اللغة الانجليزية للمدارس، في واقع كالسودان، على منهجية النظرية الغربية القائمة على التناول التواصلي (Communicative Approach) التي تدعو للتحدث بالانجليزية أولا وكأننا نعيش في لندن أو الاعتماد على الكورسات الوظيفية- المفاهيمية (Functional-Notional Syllabuses) والتي تركز على اللغة المستخدمة في الأسواق والمطاعم والفنادق والمطارات وكأننا نريد إنتاج سواح وليس مكتسبي علم يكون مهم اكتساب العلم من خلال الاطلاع على المراجع والمصادر والخامات الأجنبية! إذ أن مثل هذه النظريات والكورسات تكون مناسبة مع أبناء المهاجرين إلى الدول الغربية وليس مع بيئتنا. ولكننا للأسف نتيجة لطبيعتنا البيغائية استجلبنا النظريات والكورسات إلى السودان في ثمانينات القرن الماضي وحاولنا تطبيقها لكننا فشلنا فشلا ذريعا ونعاني من تبعات استجلابها إلى يومنا هذا. فكانت هذه النظريات والمفاهيم كذبية قطبية تم إسكانها في مناخ مداري او صحراوي جاف وحار. وأؤكد هنا أن نظام

السّمستر أيضا قد التقطه العالم الثالث بطريقة غبية ومعتوهة ودخل بذلك مرحلة اختزال مربع لعملية نهل واكتساب العلم وإفراغه من محتواه. إذ ارتبطت العملية كلها بالفترة الزمنية وساعاتها فقط أكثر من الأداء الأكاديمي والمحتوى والنتائج العلمي للمجهود ككل. فتعود الطالب على الأداء التجاري البحث في تناوله للعلم وتخرج من الجامعة وهو يحمل كرتونة مطبوع اسم البكالوريوس أو الماجستير عليها لكنها فارغة من المحتوى. ولم نضع في عين الاعتبار أن خلفية وكامن الطالب في الدول الغربية أقوى من كوامن طلابنا. وحتى إذا قمنا بتزكية التعليم الجامعي في الغرب فإن محتوى المقررات الدراسية في تلك الدول محمل بالنقل العلمية المواكبة من المرحلة المدرسية وتتحول المادة (Subject) إلى تخصص (Specialization) حقيقي ومصقول في مرحلة البكالوريوس، بل يصل التخصص إلى مستويات التخصص العميق والمؤثر (Discipline) في مرحلة البكالوريوس نفسها ناهيك عن مرحلة الماجستير في التخصص التي يتحول من يكملها إلى مبدع وخلاق (Innovative and creative) في مجاله. كما أن الدراسات القيمة والنادرة في الغرب تتمركز في مراكز علمية إستراتيجية لا يصل إليها طلاب العالم الثالث إلا من خلال بروتوكولات خاصة بين الدول. أما في السودان فنجد سمسترات كورسات البكالوريوس والماجستير خاوية من المحتوى الحقيقي ولا تنتج سوى الضحالة (Shallowness) في التخصص ويتخرج الطالب وهو يحمل فكرة خاطئة عن مدى كسبه العلمي وهناك في المجتمع جاهل يصدقه ويذكيه ويعطيه مساحة لاستعراض خواءه العقلي. والدليل على ذلك كليات التربية التي لا تنتج معلمين حقيقيين كما صرح بذلك مسئول كبير في التعليم ومع ذلك تدفع لها الحكومة لإبقائها مفتوحة وذلك كنوع من عدم المقدرة المعهودة على الإقرار بالفشل واتخاذ اللازم فيما يختص بذلك وهذا من خصائص أنظمة الحكم التي يسيطر عليها المنافقين والجهل المسلح والدبابير المعتوهة والمسطولة ومجرمي الحروب!

تفاصيل محتوى كورس الماجستير:

بالإضافة إلى ارتجال بناء الكورس وقصر فترته الزمنية فإن ضعفه ينبع أيضا من تفاصيل أوراقه. ففيما يختص بتفاصيل الكورس الدراسي للماجستير فهنا يكتشف الشخص الشخص الضحالة والسطحية المركبة للقائمين على أمر مناهج التعليم العالي في السودان. فالجامعة لم تضع تفاصيل محتوى الكورس بطريقة علمية بل تطلب من الأستاذ أن يفعل ذلك! وتفعل الجامعة ذلك لأنها تدرك أنها لا تملك لجنة علمية مقتردة على وضع المناهج الدراسية بطريقة علمية كما أنها تدرك عدم وجود الأستاذ المؤهل القادر على تدريس المقررات الموصوفة مسبقا. ولكي تتجنب استحالة وضعها للكورس وتفاصيله بطريقة صحيحة ولكي تدخل السوق التجاري لكورسات الماجستير بأي حال من الأحوال وبأسرع ما يمكن فإن الجامعة الدكائية ترمي بالكرة في ملعب ما يسمى 'الأستاذ' ليقوم بوضع المقرر بنفسه وتدريبه وامتحان الطلبة وتسليم النتيجة في النهاية! هنا يحق

لكل ذي عقل أن يسأل: أين الدور الرقابي العلمي والأكاديمي للجامعة أو التعليم العالي في هذا السياق؟ كيف تستطيع الجامعة أن تتأكد أن الجرعة التي وضعها الأستاذ جرعة معيارية وتؤدي الغرض المنوط بها؟ ويجب ألا ننسى انه حتى إذا كانت الكورسات كالريشة في خفتها وخوانها فإن الطالب لن يشمت بذلك لان همه الأول فقط هو الحصول على الشهادة ممن ليس لهم شهادة لله. وعندما أوكل إليّ أمر تدريس ورقة 'قراءات في الأدب الانجليزي والنقد الأدبي' أعطوني الخطوط العريضة للورقة وهي كالآتي:

١. النثر ٢. القصة القصيرة ٣. الرواية ٤. المسرحية ٥. الشعر ٦. النقد الأدبي.

فسألت احد الزملاء عن كيفية الحصول على تفاصيل هذه الخطوط العريضة للورقة التي سأقوم بتدريسها وهل تم وضع تلك التفاصيل بطريقة علمية من خلال لجنة علمية متخصصة؟ فرد عليّ قائلاً: 'ضع أنت تفاصيل الورقة وأنجزها'. وهذا سمعته من العميد أيضاً! وهذا احد مكامن الخلل الخطير في تفاصيل الكورسات الجامعية بصفة عامة وكورس ماجستير اللغة الانجليزية بصفة خاصة. فقامت بوضع تفاصيل محتوى تلك الورقة واحتوت على نماذج تمثل تلك الخطوط العريضة وحرصت على أن تكون الجرعة معيارية في كثافتها فوجدت امتعاضاً من الطلاب واعتبروها ضغطاً أكاديمياً لأنهم لم يألّفوا ذلك في الأوراق الأخرى! كما سمعت من الإدارة إichاءات تدعو للتخفيف من ذلك وذلك بمراجعتها! وهم لا يدركون أنهم وضعوا تلك الخطوط العريضة بطريقة خرقاء وأن هذه الخطوط العريضة تتناسب مع كورس ماجستير تخصصي من بداية الماجستير بعد إجراء بعض التعديلات. فإذا كان النظام التخصصي للكورس مناهجياً وعلمياً كان من المفترض تقسيم هذه الورقة إلى أربعة أو خمسة أوراق منفصلة يدرسها الطالب في السمسرة الأول ويأخذ المزيد في السمسرات التالية ليحصل على ماجستير انجليزي (تخصص أدب انجليزي) من بداية كورس الماجستير وحتى نهايته. إلا أن الكورس لا يسمح بالتخصصية الحقيقية لأنه قد تم وضعه بطريقة ارتجالية وبواسطة أناس ليس لهم دراية علمية بوضع المناهج الدراسية المتخصصة. ونتيجة لذلك تم اقتصار التخصص في السمسرة الثاني ومدته ثلاثة شهور ونصف فقط. وهذه الفترة غير كافية لقراءة النصوص الأدبية بتفحص ليتمتع الطالب بجمال ورمزية وإيحائية ولغوية النص الأدبي وينمي الملكة النقدية الخاصة به ويزيد من إحساسه للغة ويأخذ فرصة سفر إلى الثقافات الأخرى لتقوية الحس المقارن مع ثقافته التي من المفترض ان تكون إسلامية من منطلق معنى الآيات التي تقول ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا...﴾، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ...﴾ باعتبار أن مثل هذه الكورسات ترفع في الطالب الوعي بتميز ثقافته إذا عاشها بطريقة اسلامية صحيحة لأنه سيعرف نفسه ويعرف الآخرين ويدرك قيمة النموذج الأمثل الذي بين

يديه! بكلمة أخرى، فان الأدب الأجنبي ينبه الدارس عن 'علمه بالله وبمن يحب وبمن يبغض' كما قال أمير المؤمنين والخليفة الشرعي للنبي ﷺ

علي بن أبي طالب عليه السلام. وكل ذلك يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لدراسة الأدب الأجنبي. فمن دون قراءة النص الأدبي، نسبة لضيق الوقت، يلجأ الطالب إلى النقد الجاهز مباشرة. وبالرغم من أن النقد الجاهز يعلم الطالب اطر ومصطلحات النقد الأدبي إلا أن عدم قراءة النص الأدبي واللجوء مباشرة إلى النقد الأدبي الجاهز يجعل الطالب كالبيغاء يردد ما قاله الآخرون حرفيا من دون فهم عميق للنص الأدبي وإبداء رأيه النقدي والعقدي الخاص به حتى ولو كان مشابها للنقد الجاهز ومتفقا معه وحتى من دون ان يعلم علاقة النقد الجاهز الذي درسه بالنص الاصلي للعمل الادبي. وغياب الملكة النقدية الواعية أدى بنا إلى تأليه كل كاتب متفحش ومفسد وتحويله إلى أديب وطني وعالمي وتنظيم الجوائز باسمه للدعاية لتفحشه وفسقه! فالكورسات الأكاديمية يجب أن تكون لها أهداف أكاديمية حقيقية وغايات سامية ووسائل ونتائج ملموسة وليست عملا اعتباطيا أو مسرحيا لأكل أموال الناس بالباطل!

الخلل الكامن في نظام التقويم:

وعليه فإن ما يوضح الفقر العلمي والمناهجي لعقول القائمين على أمر بناء الكورسات الدراسية واختيار مسميات الخطوط العريضة للورقة أنهم جعلوا الفروع الستة أعلاها في ورقة واحدة مما يخلق هذا الوضع مشكلة أيضا في الامتحان والتقويم وينم عن جهل بالجانب الفني في وضع العناوين العريضة لأوراق المنهاج الدراسي بالعلاقة مع منهجية التقويم. إذ انه مهما اجتهد الأستاذ في توسيع وإثراء تفاصيل محتوى الورقة وتغطية المواضيع التي يدرّسها خلال السمستر والتي يجب على الطالب أن يدرسها فان الطالب يستطيع أن يُسقط نسبة كبيرة من تلك المواضيع التي تم تدريسها في الورقة ويركز على ٣٠% فقط من تلك المواضيع ويجهز نفسه للامتحان عليها وهذا الوضع يفرضه عدد الأسئلة ومدة الامتحان. لان محتوى ورقة الامتحان ذات الثلاثة ساعات والستة أسئلة (في كل سؤال خيارات للطالب لاختيار موضوع واحد من بين تلك الخيارات في السؤال الواحد والإجابة عليه) لا يستطيع أن يفرض على الطالب أن يتناول مواضيع أكثر من تلك النسبة التي يقررها الطالب على نفسه وبذلك يهمل الطالب نسبة كبيرة من الخامات المقررة عليه للدراسة ولا يتطرق لها بالدراسة والتعمق. ونسبة لهذه الخيارات في داخل السؤال الواحد يجد الأستاذ أن الطالب لم يتناول أصلا أكثر من ثلث مقرر الورقة ومع ذلك يحصل على درجة نجاح إذا سيطر على ذلك الثلث! وهذا يعني انه حتى لو بذل الأستاذ جهدا مخلصا في توسيع وإثراء المحتوى الدراسي ووضع مطلوبات أكاديمية هادفة وواسعة ومعيارية فإنه لا يستطيع إجبار الطالب على تناول كل الجرعة المطلوبة في فترة الكورس والتشرب بمحتواها لأن مدة الامتحان وشكل الأسئلة يعطيان الطالب الفرصة في اختزال المحتوى

والتركيز على ثلث المقرر فقط وبذلك فإن النظام برمته يهدهى سهولة منقطعة النظر للطالب لاجتياز الامتحان من دون أن يتشرب بمقررات الورقة كلها! وهذا يؤكد عشوائية بناء كورس الماجستير بأكمله ويوضح أن كورس الماجستير بأوراقه وبمحتواه التدريسي وبفترته الزمنية وتصميم امتحاناته فيه علة علمية ومناهجية وتقويمية وفنية كبيرة جدا وان السبب الأساسي لهذا الخلل هو أن الجامعة أصلا لم تكن حريصة على دعم عملية تقديم محتوى ثريا للطالب. وبعد تصحيحي لامتحان السمستر الأول لطلاب ماجستير اللغة الانجليزية اتضح لي جليا أن معظم الطلاب الذين يحملون بكالوريوس انجليزي لم يتعلموا شيئا من مرحلة البكالوريوس ومع ذلك تخرجوا وهم لا يستطيعون كتابة جملة واحدة بطريقة صحيحة لأنهم لا يمتلكون مقدرات البناء اللغوي الصحيح باللغة الانجليزية بل يكتبون بمستوى سنة أولى بكالوريوس أو ثالث ثانوي أو أدنى من ذلك! وللأسف وجدت من يكتب الحرف (i) قاصدا به ضمير المتكلم الأول (I) اذي هو كلمة كاملة! ويمكن تخيل الإنتاج اللغوي لمثل هؤلاء إذا كانوا مترجمين في جهات عدلية واجبها إنصاف المظلوم ومعاقبة الظالم أو جهات طبية تكون حياة الناس فيها مرتبطة بترجمتهم أو جهات دبلوماسية وتفاوضية تدس الشيطان في التفاصيل اللغوية للمعاهدات والاتفاقيات! وقد قال لي احد الاساتذة ان بعض خلافات السودان مع دولة جنوب السودان ناتجة من خلل في الترجمة اللغوية للاتفاقية التي اعقبتها الانفصال! وهنا يتساءل كل عاقل عن فائدة الدراسات 'التجريدية' في أوراق 'اللغويات' و'تحليل الخطاب' و'مناهج البحث' بينما الطالب لا يستطيع ممارسة الجانب التطبيقي اللغوي للغة الانجليزية! بالإضافة إلى ذلك لا يمتلك الطلاب ملكة نقدية في تناولهم للعمل الأدبي حسب قصد السؤال وتوظيف المحتوى للإجابة على السؤال بطريقة نقدية. بل أن جل مقدراتهم تتجسد في إعادة سرد طفولي وساذج ومباشر لمحتوى النص بلغة انجليزية فقيرة وبدائية جدا! ومع ذلك يعتمد عليها الأستاذ في تقييم المعرفة الأدبية والنقدية للطلاب وينجح الطالب اعتمادا على ذلك الأداء السردي الطفلي والركيك. فقبول مثل هؤلاء في كورس ماجستير لغة انجليزية يعطيهم صورة خاطئة عن أنفسهم وتخرج مثل هؤلاء بماجستير لغة انجليزية وتعميم هذا النهج في كل الكورسات هو الذي جعل المجتمع مليئا بالمتنطعين بالشهادات الجامعية والعليا وجعل الناس تبخس أشياء بعضها البعض لان هناك إدراكا عميقا وتلقائيا بان الذي يحدث ليس صادقا بل عمل مسرحي وكاذب ومنافق يسود في المجتمعات التي يحكمها انظمة النفاق ومجرمي الحروب والجهل والعتة المركب! فالعلم الحقيقي له قيمة لأنه لا يعلم العلم لأهل العلم إلا أهل العلم وحامل العلم الحقيقي له إنتاج علمي ملموس وليس فقط شهادة كرتونية أو لقب فارغ من المحتوى.

وبالإضافة إلى التسمية العشوائية والارتجالية لعناوين أوراق كورس الماجستير فإن السماح للأستاذ، أيا كانت مؤهلاته أو كسبه العلمي، بوضع التفاصيل الدراسية لتلك الأوراق حسب محتواه العقلي ينتج واقعا تم فيه إخضاع الورقة لنزوات الأستاذ وكذلك مقدراته التي قد تكون فقيرة

ووضيعة وهي في الغالب كذلك وهذا يعطي فرصة لأشباه المؤهلين بممارسة التدريس الجامعي والتنطع بذلك! كما يُعدُّ هذا إهدارا للمعايير العلمية والأكاديمية على مستوى البكالوريوس ومستوى الدراسات العليا ويؤكد أن تلك المعايير مختلة اختلالا مريعا وهذا يتضح عندما يؤكد بعض طلبة ماجستير اللغة الانجليزية أنهم لم يسمعوأ بأدباء مشهورون من القرون السابقة كان من المفترض أن يقرأوا لهم ولاعمالهم المميزة في مرحلة البكالوريوس بالرغم من أن القراءة هي الوسيلة الوحيدة لترقية العقول وقد شدد عليها القرآن في اول آية نزلت لكن اين نحن من القرآن؟ فأمّة اقرأ لا تقرأ! وهذا يعني أنهم لم يتم تأسيسهم تأسيسا علميا صحيحا لخدمة المجتمع بشهادات البكالوريوس التي يحملونها أو الدخول في معترك الماجستير بجدارة تمكنهم من مجابهة متطلبات الماجستير. وسيكون الوضع كارثيا إذا انسحب هذا الحال على كل جوانب التخصصات في الجامعات ويبدو أن الأمر كذلك ليس فقط على مستوى الدراسات الجامعية أو العليا بل أيضا على مستوى المرحلة المدرسية التي تفبرك نتائجها وتعدّ المؤتمرات لإعلانها تزيينا للخزي وتضليلا للناس وتغييشا لوعيهم باتفاق ضمنى بين القائمين على امر التعليم ويعتقد الحكام الجهلة اصحاب الدبايير البلهاء ان الامور تسير على مايرام او انهم يعلمون الخلل المريع في واقع التعليم لكن جهلهم بكنه التعليم وهمهم للبقاء في السلطة جعلهم يرتضون بمسيرة الجهل والخزي التي تمثلهم فعلا وتصور عهدهم المعتوه الذي

ندعو الله ^{بِعَاقِبَتِهِ} ان يهدمه ويزيل آثاره المتسممة بالنفاق والكذب والفساد واكل اموال الناس بالباطل. إذ أن واقعا الحياتي يعكس غياب العقلية العلمية والتخصصية والمهنية المواكبة في مجالات العلوم الطبية والصيدلية والهندسية والزراعية وغيرها ويوضح أننا نركز على قشور العلم وخلفياته وليس على لب العلم العملي النافع بل ونضحك على الطلاب والنظام التعليمي بأكمله وننتج في الغالب نرجسيين ومناققين ومفلسي عقول فقط. كما يوضح أيضا أن مثل هذه المؤسسات التعليمية العليا إنما هي دكاكين ومراكز تجارية وأنها من مستوى مدرائها ونزولا حتى عمداء كلياتها وأقسامها وأساتذتها ما هم سوى مسترزقين على هامش العلم وممثلي مبيعات شهادات كرتونية خاوية لا تخضع لأي معايير علمية أو أكاديمية مما ادى بدول الى سحب اعترافها بالجامعات السودانية وطردت فروع الجامعات التي تم افتتاحها في تلك الدول لاستغلال شعوب تلك الدول والمغتربين السودانيين وانباءهم الذين يتم ترسيبهم في المواد حتى يدفعوا رسوم جديدة على كل ورقة رسبوا فيها بينما تقوم نفس هيئات التدريس بتمرير الطلاب في الجامعة الام في السودان وتوزيع الشهادات عليهم بسخاء خبيث! ومن أسباب غياب العقلية العلمية والتخصصية والمهنية هو نظام ترقية الأساتذة في الجامعات السودانية. فنظام الترقية في مجال التدريس الجامعي مختل اختلالا كبيرا لأنه ينتج في الغالب إما عن سنوات تدريس 'مكررة' تنتج 'رانكرز' أو عن أوراق 'مفبركة' تسمى بحثا ويتم نشرها في دوريات 'داخلية' تدعي أنها معيارية وعلى أساسها يحصل الأستاذ على الترقية حتى يصل إلى لقب بروفير وما أدراك ما بروفير

في السودان! إذ يحصل عليه كل من هب ودب وفي بعض الحالات يتم تطويع إدارات التحرير والمعايير العلمية لتلك الدوريات الداخلية لتنتشر خزعات انصاف المتعلمين كأوراق بحثية من اجل تنصيبهم في مناصب هم ليسوا أهلا لها! وأتحدى الجهات المعنية في الدولة لو كانت هناك دولة حقيقية أن تعين لجنة علمية نزيهة ومقتدرة ومحيدة تؤدي القسم وتراجع مثل تلك الاوراق البحثية بأمانة لتدرك الدولة؛ لو كانت هنالك دولة فعلا، أنها تنفق على من لا يستحق بل تنفق على لصوص يلوون ايدي الناس ليألكوا اموال الناس بالباطل. فمثل هؤلاء المتسلقين لا يستطيعون وضع وتدريس وتقييم كورسات جامعاتهم بطريقة علمية وان الأوراق التي سموها بحثية ونشروها في 'الدوريات الداخلية' من اجل الحصول على لقب البروفسير والتسلق إلى أعلى من خلاله لن تجد طريقها للنشر لو تم إرسالها إلى الدوريات العالمية المتخصصة، بل سترمى في سلة مهملات تلك الدوريات العالمية! فانظروا إلى غالبية المخرجات الجامعية وابحثوا عن المكتسبات المنشورة لغالبية من ينتطعون بالألقاب الخاوية ويقومون بإدارة تلك الجامعات أو التدريس فيها لتدركوا هذه الحقيقة والواقع الاكاديمي والعلمي البائس لهؤلاء؛ لصوص العلم. ومع ذلك نجد أن إدارات مثل تلك الجامعات حريصة على توزيع الألقاب بالطريقة التي تروق لها فقط وليس وفقا لمعايير علمية تنصف المستحقين لتلك الألقاب. فعندما قدمت للتدريس في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا أعطوني لقب 'أستاذ مشارك' ولم يعطوني لقب بروفسير رغم أن لي عشرة كتب تسعة منها باللغة الانجليزية وسبعة منها مُحَكَّمة تحكيما أكاديميا وعلميا متميزا وكل واحد من هذه الكتب السبعة يمكن أن يكون أساس لبحث دكتوراه متكامل بينما غالبية من يحملون لقب 'بروفسير' لم يكتبوا وينشروا بالكَم والنوع الذي فعلت أنا. فالمعايير مختلة في كل الجوانب. وما يكشف عن سطحية وضحالة فهمهم للأصول البحثية للأوراق العلمية وعدم درايتهم بها أنني عندما قلت لهم أنني مؤلف لسبعة كتب أكاديمية مُحَكَّمة وموثقة وأن احد كتبي كان مقورا لطلاب ماجستير الترجمة، فألا استحق بروفسير؟ طلبوا مِنِّي أن استخلص من هذه الكتب المنشورة عدد من الموضوعات المُحَكَّمة وأنشرها في دورية الجامعة ليعطوني اللقب. بكلمة أخرى، يجب علي أن استخلص من 'كتبي المنشورة' مواضيع وأنشرها 'مرة أخرى' في الدورية الداخلية للجامعة! يبدو أن هكذا يمكن ان يفعلوا هم! ولا يفعل ذلك الا بطجي في مجال البحث العلمي اعتاد ان يخلط الامور وينتج ما يستطيع ان يتسلق به سلم نيل الكراتين المزورة! إذ كيف يستطيع الانسان ان يستخلص مما نشره في السابق ورقة بحثية ليعيد نشرها مرة اخرى ويسميها ورقة بحثية؟ ولم يدركوا أن في تلك الكتب ما يعادل العشرات من الأوراق التي طلبوا مِنِّي 'إستخلاصها' منها ونشرها في 'دوريتهم الداخلية' والتي اسميها 'مطبخهم الداخل' ي بينما كتبي تحمل أرقاما دولية وفي مكتبة أكثر من مائة جامعة ومكتبة وطنية حول العالم. فأنا اعتبر أنهم يطلبون مِنِّي القيام مثلهم بعمل ميكانيكي فيه بلاهة منقطعة النظير بينما يعتبرونه هم 'إبداعا أكاديميا وعلميا' وفقا لمعاييرهم

المختلة لأنهم لا يعرفون أصول البحث العلمي في كتابة الأوراق العلمية للنشر! هذا هو حال غالبية العقيليات التي تدير الجامعات وبهذه الطريقة يحصل الكثيرون منهم على لقب بروفيسير!

صلاحيات أكاديمية مطلقة للأستاذ مقابل مبلغ من فئات الرسوم:

فيما يختص بالمقابل المادي لتدريس تلك الأوراق فعند انتهاء كل سمستر ماجستير تعطي الجامعة 'فتاتا' يتمثل في ثلاث ألف جنيه فقط للأستاذ مقابل الورقة التي قام بتدريسها وينتهي أكثر من نصف هذا المبلغ في وقود سيارة الأستاذ إذا كان له للأستاذ سيارة! وهذا يدل على أن الجامعة تقلل قيمة الراتب والمقابل المادي لتدريس الكورسات بقصد تحويل الأستاذ إلى شخص مذلول وترس 'مدروش' في ماكينة أكلها لأموال الناس بالباطل وبذلك تتحول الجامعة الى اقطاعية كبيرة تقوم باذلال هيئات التدريس فيها ليساهموا في مسرحيتها في توزيع الشهادات الكرتونية للطلاب فارغي العقل. وتختلف قيمة المقابل المادي لتدريس الكورس من جامعة لأخرى ويمكن أن يتخيل أي عاقل وحصيف كيف سيكون إخراج الأستاذ للورقة التي يقوم بتدريسها لكل سمستر! فهل سيضع لكل سمستر محتوى دراسيا ثريا ويؤهل الطالب؟ وهل فترة الكورس كافية لذلك؟ وهل سيتحمل الأستاذ جهد إكمال تدريس ذلك المحتوى الدراسي؟ أم انه سيضع خامات بسيطة ويسميها محتوى الورقة ويمسرح الأداء التدريسي وينتهي من تلك 'الورقة' بطريقة مضحكة ومبكية في أن واحد ليستحق بعد ذلك مبلغ الثلاث ألف جنيه وينتظر السمستر التالي في الجامعة نفسها أو يهدي مثل تلك الخدمات الوضيعة والفقيرة والمفلسة لجامعة أخرى ليؤدي فيها نفس الأداء المسرحي المغشوش وهكذا دواليك. فكثير من الأساتذة منغمسون بشراهة في مراثون لاهت ومُذِل خلف 'مُدِرَات الدخل' وندار الجامعات من منظور مادي كإدارة المراكز التجارية والاكشاك التي لا تسوّق سوى أردأ المنتجات ولا يدرك الأستاذ أو لا يريد أن يدرك انه من خلال مثل تلك الكورسات المسرحية فإنما يحمل مالا مغشوشا ليطعم به أسرته. وبذلك فنحن في الغالب لا نقوم بتعليم الطلاب في الجامعات بل نسمح لمن اوكلنا اليهم مهام التدريس بإخراج الغش الأكاديمي بطريقة خبيثة لكنها اصبحت للأسف مقبولة لدى معظم الناس. كما يدرك الطلاب أنهم أمام لصوص ومسرحيين وكذابين ومنافقين استثنائيين ومهرة في مجال التعليم ولعام والتعليم العالي ويفهمون جيدا أن العملية برمتها غير شريفة وبهذه الطريقة فنحن سننتج مجرمي علم وليس حملة شهادات علمية حقيقية ويمكن لنا أن نتخيل مصير الطلاب الذين سيأتون في المستقبل طلبا للعلم ويكونوا تحت رعاية وإشراف مخرجات جامعية وضيعة وضحلة ومفلسة كهذه!

تخريج سفراء يحملون شهادات كرتونية:

وعندما نتحدث مع القائمين على أمر تصميم وانجاز مثل هذه الكورسات الخاوية حول عيوب كورس ماجستير اللغة الانجليزية فإن

ردهم الجاهز هو أن هؤلاء الطلبة يرغبون في الشهادات لأنهم يطمحون في الذهاب والعمل في السعودية ودول الخليج وليبيا. فهل دول الخليج والسعودية وليبيا أماكن بهذا الغباء ومزبلات تستوعب كراتين من دون محتوى؟ وماذا سيكون موقف مثل هذه المخرجات المفلسة إذا احتكوا مع أستاذه تخرجوا من جامعات لا تتاجر بالشهادات وليست كالجامعات التي تخرجوا منها؟ كيف سيكونون مصدرا وموردا علميا ثريا لمن يلجأ إليهم من الطلاب؟ وماذا سيكون مصيرهم بعد عودتهم من الخليج والسعودية وليبيا؟ هل سيردوا إلى الجامعة بضاعتها المغشوشة التي اشتروها منها ويقدموا من جديد لدراسة الماجستير وكسب العلم كسبا حقيقيا وبطريقة جادة أم سيعملون في حقل التدريس أو الترجمة من خلال تلك البضاعة المغشوشة؟ وما هو مصير من يبحث عن خدماتهم في تلك المجالات الحساسة تربوية كانت أو عدلية أو طبية أو هندسية أو سياسية أو غير ذلك والتي قاعدتها الاقتدار العلمي والأمانة في الأداء؟ لان فاقد الشيء لا يعطيه!

نظام تعليمي يمتهن الغش ويمسرح أدائه:

إذ لا يمكن أن نسمي مثل تلك المخرجات سوى فاقد دراسات عليا وليس خريجي دراسات عليا. في الحقيقة، فإن قفل وتعطيل مثل هذه الجامعات أفضل من تخريج حاملي شهادات - ناقصي علم. لان مثل هذا الأداء الأكاديمي المسرحي سيجعل الجامعات لا تنتج سوى ممثلي الفشل العقلي والعلمي من خلال أبشع وافسد صور الإخراج المسرحي الأكاديمي الكاذب في العالم والذي لا يغش فقط الطالب وإنما يغش أيضا النظام التعليمي بأكمله والأسرة والدولة التي؛ عن جهل او قصد، تدفع لحفنة من حاملي الشهادات الكرتونية والألقاب المجردة من المحتوى ليديروا بطريقة خرقاء مؤسسات التعليم العالي ويجعلوها كمراكز تجارية واكشاك لا تخضع لمراجعة علمية أو أكاديمية ولا يفهم القائمون على أمرها معنى الإصلاح ولا يملكون رغبة في الإصلاح ولا يعرفون طريقا له وإذا عرفوه لا يسلكونه. فمثل هؤلاء فإن همهم المادي وضحالة كسبهم العلمي وسطحية فهمهم للطرق الصحيحة للكسب العلمي هو الذي يجعلهم يغضون الطرف عن نوعية المخرجات الجامعية لأنهم يعلمون جيدا أن طريق كسب العلم طريق قاس ومضن وطويل ويعلمون جيدا قصد من قال ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ وأن اكتساب العلم يحتاج لصبر ومثابرة من الأستاذ المؤهل تأهيلا نوعيا والطالب الجاد والنجيب والحريص على كسب العلم والتأهل الحقيقي والكورسات المعيارية في كل جوانبها والجامعة التي هي فعلا بيئة أكاديمية بحتة وليست سياسية أو روابطية والتعليم العالي الذي على سُدَّتِهِ كوادر فعلا مؤهلة تأهيلا علميا عاليا والذي يملك غيرة وحرصا على تأهيل مخرجاته ويقوم بمراجعة مدى اتباع الجامعات للمعايير العلمية في أداءها. ولذلك فإنهم أدركوا أنهم إذا لم يمسرحوا الأداء التعليمي بأكمله ويعطوا ما يكفي من التلميحات بالسخاء في إصدار الشهادات الجامعية لكل من هب ودب من اصحاب النفوذ المعنويين وزوجاتهم الجاهلات فلن

تشتغل دكاكينهم واكشاكهم ولن يلجأ إليها 'المتسوقون' لشراء بضاعتهم المغشوشة! لذلك تنغمس الجامعات في إقامة كورسات الماجستير الفارغة تلك ومن دون إخضاع المتقدمين لأي تقويم داخلي في مجال التخصص قبل قبولهم وتوكل أمر التدريس لأساتذة غالبيتهم نتاج المنظومة الفاشلة للدراسات العليا في السودان. كما إنها تستوعب طلابا بعضهم غير متفرغ لذلك لا تستطيع أن تلزمهم ببذل جهد علمي وأكاديمي حقيقي ولا تضع لهم مقررات دراسية بطريقة علمية ولا تخضعهم لامتحانات تقيس فعلا كسب الطلاب ولا تقوم بمراجعة بحوثهم مراجعة دقيقة! وبما أن المنظومة التعليمية في الغالب صارت ساحات وصول فيها من له مال ونفوذ أكثر من له عقل فقد وصلت الجراءة ببعض الجامعات إلى تقديم عروض لاصطياد بعض المغتربين السودانيين في الخارج للتسجيل لكورسات البكالوريوس والماجستير بينما قد يكون هناك الكثير من النجباء في الداخل لا يستطيعون دفع التكاليف الباهظة لدراسة البكالوريوس والماجستير في مثل هذه الجامعات ولذلك ظلوا محرومين من الفرص التي تمكنهم من محاولة نهل العلم وهم كانوا أولى بذلك! ولم يبق لنا سوى خلق عروض تسويقية من خلال (سيارة) جديدة مرفوعة على رصيف خشبي في وسط الجامعة لتكون عبارة عن جائزة مسحوبة لواحد ممن تقدموا للكورسات المزيفة وتخرجوا منها لكي نجذب اكبر عدد من المتقدمين ليأتوا ويسجلوا في تلك الكورسات المسرحية وبأسرع ما يمكن ويدفعوا الرسوم إلى خزينة تلك الدكاكين ومراتع الغش والتزوير التي نسميها زورا جامعات!

النتيجة الحتمية للأداء المسرحي للتعليم:

إذا استمر الحال على هذا المنوال فإننا سنصل إلى نقطة اللاعودة فيما يختص بحال التعليم العالي إذا لم نكن أصلا قد وصلنا إليها بالفعل وسنمأ البلاد بأشبه حملة الشهادات العليا وسيكون ذلك وبالا كبيرا على المجتمع بأسره. وستشوه مثل هذه المخرجات التي تحمل كراتين فارغة سمعة الأداء الأكاديمي في السودان وخارج السودان أيضا. وعليه فإن استصدار الشهادات من دون محتوى جريمة خطيرة وتعطي إيحاء بعلامات رفع العلم الذي اخبرنا به الدين. فأى جريمة اكبر من أن تعطي شخصا شهادة جامعية ليقوم بالممارسة من خلالها وهو لا يعرف أبجديات مجاله ويصعد في سلم الترقيات على قاعدة مغشوشة بعد قضاء سنوات أداء متكرر أو إصدار ورقيات في دوريات داخلية ويسميها نشرا علميا أو الخضوع لامتحانات زمالات أصبحت تجارية أكثر من مهنية بل وفشلت في ترقية الأداء المهني؟! أي جريمة اكبر من أن يوكل مهام تدريس طالب بريء ونحيب لسطحي وضحل ومفلس في مجاله؟ وقد طلب مني أحد الزملاء عدم نشر هذه الورقة مدعيا أن هذا سيضر بسمعة الجامعات ويكسبني أعداء! لكنني قلت له أن الله تعالى عدو من يكتم الحق وأنه لا يجب دفن الرؤوس في الرمال لأن الكيل قد طفح وأن مراجعة المحتوى العلمي لعقول طلابنا ومؤهلات أساتذتهم وكفاءة الكورسات التي يدرسونها والامتحانات التي يخضعون لها والبحوث التي يكتبونها ويحصلون

بموجبها على شهادات وألقاب أهم من سمعة الجامعات المزيفة لان الذي يجري الآن في كثير من الجامعات لم يترك سمعة متبقية لإهدارها بل هو غش في إطار مزخرف وان الحال المخزي للجامعات يتحدث عنه حتى كمامسة المواصلات العامة والمزارعين الأميين في الريف! وان كثيرا من عمليات الإصلاح حدثت بعد أن عرف عامة الناس الحقيقة الصارخة من خلال النشر الصريح والواضح دون خوف من احد لأنني أدرك أن للحق دائما أعداء كثر لكن يجب ألا أنسى أن الله تعالى عدو من يكتم الحق وأنه لا يهمني عدا من لا يقبل الحق والحقيقية وإن السكوت عن هذا الواقع هو كتم للحق وأن كاتم الحق شيطان اخرس ولا يرضى متعلم حقيقي أن يكون كاتما للحق مهما كانت التكاليف. وأنني اقتنعت أن النصح في داخل الدوائر المغلقة لا يؤتي أكله غالبا وأن الكثير ممن يديرون الأمر من تلك الدوائر المغلقة لا يمتلكون عقلا يستطيعون من خلاله أن يفهموا الأطروحات العلمية للإصلاح ويدركون ان الإصلاح سيحرم جيوبهم مما يستطيعون سرقة من الدهماء الباحثين عن الشهادات الكرتونية. لذلك ظلت التوصيات العلمية حبيسة الأدراج أو تم رميها في سلة المهملات! في الحقيقة، فان نائنا عن النقد الذاتي وعدم مراجعة الممارسات والتطبيق في كل مناحي الحياة هو الذي أوردنا الفشل في كافة مجالات العلوم بل في الحياة بأكملها. ونرى يوميا الطلاب يتخرجون من الطب بعد أن دفعت أسرهم دماء قلوبهم رسوما لمؤسسات تعليمية لا نعرف ماذا تعطي لأبنائنا وكيف تؤهلهم وكثرت الأخطاء الطبية في واقع استشفائي متخلف وجزار ولا اخلاق له لذلك يتعرض 'الكادر الطبي' للضرب والاهانة من الجمهور بينما يحتكر الطبابة والعلاج في ادنى مستوياته السيئة مستشفيات سدنة النظام الجاهل والمعتوه والمجرم الذي يسيطر على الامر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي. كما أن مرضانا يسافرون كل يوم إلى الخارج للعلاج والكثير من مخرجاتنا الطبية يخفون جهلهم بمجالهم خلف زيهم الابيض الذي يلبسونه حتى في المواصلات العامة درءا للشعور بالنقص واستعراضا لرجسيتهم البغيضة ويطاردون بعض شهادات الزمالة الغربية التجارية التي يحصلون عليها ولا يستطيعون ممارسة المهنة كالغربيين بل يكملون بها شعورهم العميق بالنقص العلمي والفقر المهني وفشلهم في فهم مجالهم الفهم الصحيح والمستحق. وصيدلياتنا مليئة بالمستوردات من الأدوية من دول تقيم وحدات تصنيع دوائية لشركات أدوية لا تلتزم بالمعايير الصحيحة في مجال التصنيع والتسويق الدوائي مما يؤدي الى سحب بعض المنتجات من وقت لآخر وماخفي اعظم بينما صيدليتنا مجرد مسوقي أدوية فقط بعد ان عبروا التخصص عبورا مسرحيا! وكليات التربية لا تنتج أساتذة وأن الكثير من التخصصات هي مسميات من دون محتوى. والثروة في يد الفاقد التربوي المتطفل بينما الصفوة يهاجرون. والنظام السياسي يهمل الأستاذ الجامعي ويدفع بسخاء لمعتمد منطقة قد يكون مستواه أمي او فوق الأمي بقليل أو يضع ميزانيات ضخمة لمخرجات مؤسسات القوات النظامية والامنية الذين هم في الغالب فاقد تربوي وأن حتى قياداتهم العليا هم من النواحي العلمية والعقلية ليسوا بمستوى أو ثراء عقل الأستاذ الجامعي

المؤهل الذي يعيش حياة ضنكا أو يهاجر وهذا لا يحدث إلا في مجتمع يسيطر فيه الجهل والسطل على السلاح ليحكم به وكأن من يهندس حراسة البلاد على المدى الطويل هم هؤلاء الجهلة والمعتوهين والمساطيل وليس العلم وأهله! فماذا فعل إهمال العلم الحقيقي ونشر الجهل المستنير واكتناز الثروة والجيوش حارسة العروش ورتبها العسكرية البليدة وفارغة العقل لدول تحرسها الأساطيل الأجنبية ولا يكلف احتلالها أكثر من ساعتين من الزمن؟! ويعيش بيننا نظام اقتصادي إقطاعي وتطفي بغيض ازدهر كالمشروم باسم التحرير الاقتصادي المكذوب عليه وأذاق العباد شرا غير مسبوقا. فأصبحنا هدف سخرية العالم وعالة عليه وأسواقنا مليئة بالفرز الثالث من الفرز الثالث من قمامة البضائع الصينية والمصرية الموبوءة التي أهدرت موارد البلاد واخترقت صحتها وعافيتها وبذلك أصبحت البلاد منهوبة من الداخل والخارج ومستهدفة في سيادتها وعافيتها! واستجلبت الإقطاعية الجديدة الحاكمة القوى العاملة من الأقاليم بعد أن دمرت عنوة مقدرات الإنتاج هناك وسيطرت على مفاصل الاقتصاد التطفي وحولته إلى اقتصاد إقطاعي وتحولت تلك الأيدي العاملة الى تروس في ماكينة تسويق كل رديء وخبيث تستورده الإقطاعية والفرعونية الحاكمة. فانتشر الفقر ممزوجا بالجهل وسيكون لذلك أثاره الوخيمة على المجتمع عاجلا وأجلا. وهكذا حالنا في كثير من المجالات العلمية والأكاديمية والحياتية. إذ أننا نعاني من العيوب والفشل في كل تلك المجالات ولكننا نكابر ونتكبر ولا نفر بالعيوب ولا نتوجه إلى الإصلاح الجاد بل ولا نبحث عنه. إن الحال الذي فيه السودان الآن والغياب الكامل للصدق والشهادة لله تعالى وغياب النقد الذاتي وعدم وجود العقلية التكنوقراطية في كل المجالات ما هو إلا بسبب إنتلاف النفاق الاسلامي الكذوب مع العته والجهل العسكري المسطول وفارغ العقل وقطاعي الطرق ومجرمي الحروب فأدى الى تراكم فشل نظام التعليم العام والجامعي وما فوق الجامعي في إخراج مخرجات علمية حقيقية ومقتدرة. لان الجهل الحاكم والنفاق الاسلامي الهلامي لا يرغب ابدا في انتاج تعليمي حقيقي بل يريد ان يعيش في واقع يسهل فيه استخفافه وفساده وتفسيقه. إن غياب العقلية التكنوقراطية والعلمية في كل مناحي الحياة هو نتيجة النظام السياسي الذي حكم السودان منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا. إذ انه للأسف هناك تغييب كامل للعقلية العلمية في شؤوننا كافة وهذا نتيجة حتمية لصراع الجهل والجهلاء والبلهاء على الحكم منذ ما يسمى بالاستقلال وحرصهم على سيادة الجهل وبرامج التجهيل وتغييب الوعي وتغييب العقلية العلمية والمؤسسية والناقدة من كل جوانب الحياة. فمن حكمونا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هم نتاج أجسام يلتحق بها الكثير ممن فشلوا في المنافسة العلمية والمهنية في بيئة أكاديمية ومهنية تنافسية لكن للأسف أن تلك الأجسام تضع دبابير على اكتاف جهلة معتوهين ليحكموا السودان ونتيجة لشعورهم الفطري بالنقص والجهل فانهم يوالون أنصاف العقول وحملة نصف المطبوخ من العلم والأفكار والمهن ويبعدون العلماء الحقيقيين ومن يصدقون بالحق لأن هؤلاء الحكام الجهلة والمعتوهين لا يعرفون الحق ولا طريقه واذا عرفوه

فهم له كارهون. ونعاني من ذلك منذ عقود ومثال ذلك أن الوجوه التي حضرت كل مؤتمرات التعليم هي تقريبا نفس الوجوه وهذا لأننا نقدر الأفراد وليس المحتوى العلمي للأفراد ونبنفخ في أناس لا يحملون شيئا سوى الأفكار العتيقة وليس لهم من عطاء حقيقي ينعف البلاد والعباد. وقد أثر هذا سلبا على كفاءة الدولة وكل ومؤسساتها بما في ذلك نظام التعليم. وإذا كان هذا هو نتاج للمشروع الإسلامي المنافق والكذب والتحول الحضاري المزعم فإنه يتمثل في تضليل الشعب السوداني تضليلا تاريخيا غير مسبوقا بواسطة كهنة الظلام والهلاليين المنافقين الذين لا يعرفون من القرآن غير آيات المناكحة وتعاليم الطهارة من الحيض وليس طهارة اليد وسيجعل هذا الواقع المخزي الشعب السوداني يكفر بكل من يرفع نفاقا شعارا إسلاميا في المستقبل وعلى المنافقين الهلاليين الذين حملوا الشعارات الإسلامية كذبا ونفاقا وتضليلا وتسببوا في جعل السودان من أفضل الدول تحمل مسؤولية ذلك.

إعادة تعريف التعليم وإبلاغه بالنوعية:

إن هناك غياب كامل للفهم الصحيح لمفهوم التعليم. فمنح الشهادات ليس مسألة مجاملة ولا هو عملية إتمام لتدريس الكورس في فترته الزمنية الموصوفة ولا هو استجلاب واستحواذ لدخل مادي لجامعة مفلسة يديرها شلة من أشباه التجار ناقصي العلم والأخلاق. بل إن الشهادة الجامعية هي مقياس لمدى كسب الطلاب من جهد التدريس والتعلم وتوضح مستوى الأستاذ الذي درس التخصص للطلاب وتعكس السمو العلمي للجامعة وتقاليد الأكاديمية الراسخة التي تستهدف نوعية المخرجات العلمية وليست كمياتها أو عائدها المادي. إن الشهادة الجامعية تقيس كسب الامم وفخرها في مجال العلم والتحصيل الأكاديمي وعلى أساسها ترتقي الامم وتتقدم في كافة المجالات فتجد الشعوب العلاج في الداخل والدواء الوطني المضمون والناجع ويلمس الوطن نوعية مخرجاته العلمية في كافة المجالات في طبها وهندسة طرقها وجسورها وزراعتها وصناعاتها واقتصادها المُنْتَج وغير التطفلي وغيرها من المجالات الحياتية. وقد تجنبت أن أكون في هذه المقالة كبعض الأكاديميين ناقدا فقط بل حرصت على أن تكون المقالة مكتشفة ومشخصة للمرض وواصفة للعلاج أيضا. وإذا لم تتحرك الجهات المعنية من خلال علماء مخلصين، كل حسب تخصصه، لإعادة تعريف التعليم الجامعي برمته وإبلاغه بالنوعية من خلال وضع معايير علمية وأكاديمية صارمة وثابتة للكورسات الدراسية وعملية كتابة البحوث ومنح الشهادات الجامعية وفوق الجامعية وترقيات الأساتذة فإننا سنظل ندور في هذه الحلقة المفرغة والمتجسدة في الأداء التعليمي المسرحي الذي لن يورثنا سوى استمرار الخزي والفشل في كافة جوانب حياتنا.

تداعيات نشر المقالة بعنوان "تسويق الشهادات العلمية في الجامعات السودانية: شهادة لله"*

كان لصدور المقالة بعنوان "تسويق الشهادات العلمية في الجامعات السودانية: شهادة لله" في الراكوبة وسودانيل بتاريخ ١٩-٣-٢٠١٤ مفاجئة صادمة على القائمين بالأمر في "جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" فعندما تم تعييني أستاذا مشاركا في كلية اللغات والترجمة وأوكوا الي تدريس ورقة "قراءات في الأدب الانجليزي والنقد الأدبي" لطلاب "ماجستير اللغة الانجليزية" ما كان يوسعي أن أنسى أو أتناسى كتاباتي وتوصياتي السابقة في مجال التعليم بصفة عامة واللغة الانجليزية بصفة خاصة وإلا لأصبحت اراغوسا اهبلأ على خشبة مسرحهم الكاذب والمنافق. ولم يدركوا أنني لست مجرد أستاذ بل أكاد أكون خبيرا أكاديميا اخترقهم في عقر دارهم بطريقة مباحثة وكشف أساليبهم وممارساتهم الأكاديمية الملتوية. فبعد صدور المقالة مباشرة تم استدعائي بواسطة عميد كلية اللغات والترجمة وادعى انه لم ينم منذ صدور المقالة! وحضر اللقاء نائب العميد. وقد احتج العميد على عدم طرح الموضوع فيما يسميها الأروقة العلمية في الجامعة وعلى إصدار الموضوع في الراكوبة وسودانيل بالرغم من انه لو كانت هناك اروعة علمية حقيقية لما كان ذلك التيه الاكاديمي السائد في الجامعة والذي جسده المقالة وفضحته. وادعى ان الراكوبة منبر شيوعي ولم يعلم ان منبرا شيوعيا يقول الحقيقة افضل من مؤسسة يدعي القائمون على امرها انها اكاديمية ويسوقون الغش والخداع والتضليل للناس. ففي شأن طريقة قبول الطلاب لكورس الماجستير قال لي العميد أن طلاب البكالوريوس يأتون من كل الجامعات للتسجيل لكورس الماجستير ولا يمكن أن يشككوا في مصداقية تلك الجامعات بتنظيم امتحان قبول لأولئك الطلاب. ولكن ما لا يعرفه العميد ولا تدركه إدارة الجامعة من فوqe أو لا تريد أن تدركه لشيء في نفسها هو أن قبول الطلاب بعد اجتيازهم امتحان يختبر أهليتهم لدراسة الماجستير هو من باب الفطنة الأكاديمية والكياسة العلمية التي قد تكون غائبة عن عقليتهم وكنيتهم وجامعتهم تلك التي يسمونها "جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا" لكن تحرص عليها كل مؤسسة أكاديمية محترمة يعرف اداريوها قيمة العلم ويقدرونه ويرغبون في المحافظة على معايير علمية ويراعونها ولا يهمل هذا الأمر إلا فارغي العقل والمنتشبتون على سلم العلم وهم لا يعلمون كيفية صعوده ومع ذلك يديرون جامعات قد لا تمتلك أكثر من اسمها على يافطتها الخارجية. إذ أن امتحان القبول للماجستير يبرز هبة الجامعة العلمية والأكاديمية واعتداد اسانذتها واكاديميها بما يحملونه من علم وبمخرجات الجامعة النوعية. كما إن إجراء امتحان للمتقدمين للدراسات العليا ليس من باب التشكيك في مخرجات الجامعات التي تخرج منها الطلاب أو فقدان الثقة فيها وان الجامعة التي تتجنب إجراء مثل هذا الاختبار لأنها تعتبره تشكيكا في مخرجات الجامعات الأخرى تبدو هي نفسها تنتشكك في نوعية مخرجاتها وأنها غير واثقة فيما تنتج. بتعبير آخر، إن إجراء امتحان القبول

للتخصصات لا يوحى بالتشكيك في مخرجات الجامعات، بالرغم من أن التشكيك في كل شيء واجب في سودان اليوم، السودان الذي تحكمه شلّة من المنافقين والدبابير البلهاء والجاهلة والمجرمة، بل هو من باب الضبط الأكاديمي العام والاعتداد بالمعايير العلمية وتبيان وتأكيد الشخصية الأكاديمية المستقلة للجامعة وبذلك تضبط الجامعة بطريقة مباشرة وغير مباشرة نوعية المخرجات الأكاديمية للجامعات الأخرى. فينشأ الحذر فيما يختص بالمعايير العلمية والاهتمام التلقائي بالمخرجات الأكاديمية وكسبها العلمي من منطلق الغيرة والمنافسة والتقدم علميا إلى الأمام. كما أن الطالب بعد تخرجه قد ينسى كل شيء درسه لسبب قد يكون صحيا أو نفسيا وكل ذلك يحتم تنظيم امتحان قبول كهذا إذا كانت الجامعة جادة في القبول أو التخرج المعياري وليس فقط القبول من أجل نزع الرسوم من الجيوب ليصبوها في جيوب أشباه الأساتذة والإداريين الفاشلين. أما نائب العميد فقد أقر بإمكانياتي العلمية القادرة على تقييم أي منظومة أكاديمية في فترة وجيزة لكنه ادعى أن لغتي في المقالة جرحته شخصيا وقد بدى عصبيا نتيجة لذلك. فكان ردي أن لغتي لم تستهدف شخصا بعينه ولا تستهدف إلا ناقصي الكفاءة. كما ان لغتي تخاطب كل هيئات التدريس من منطلق الآية القرآنية التي تقول ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ وضعيف الكفاءة يعرف نفسه من دون إشارة مباشرة إليه وعليه فان طرف الصوت قد وصل الى الكثيرين منهم وستظل هذه الورقة تחדش كبرياءهم المزيف وشهاداتهم الكرتونية الخاوية مدى حياتهم.

وبعد ذلك استدعوني للمثول أمام لجنة تحقيق ومن ثم أمام مجلس محاسبة بعد إيقافي من التدريس. وفي كل تلك الجلسات لم يأتوا بشخص متخصص ليحضر الجوانب العلمية والأكاديمية التي ناقشتها في مقالتي. وكانوا في تلك الجلسات يدعون وجود أروعة علمية متخصصة ويسألوا عن سبب عدم طرحي للموضوع في تلك الأروعة المزعومة وامتعضوا من تشكيكي في كفاءة الأساتذة وإصداري للورقة في الراكوبة وسودانيل. فقد كان جل تركيزهم في لجنة التحقيق ومجلس المحاسبة على أسئلة نمطية تتم عن عدم فهمهم الكامل لمحتوى المقالة التي كشفت الواقع الجامعي المخزي والمتسم بالقناع العلمي المزيف والجهل الأكاديمي المطبق في مجال التخصص موضوع المقال. وبدا لي واضحا من محاور تناولهم للتحقيق والمحاسبة أنهم في الواقع لا يعرفون شيئا عن علمية وأكاديمية تلك المقالة وأنهم في حالة تبدو وكأنهم في متاهة وربكة سببها غالبا غياب العقل الأكاديمي المتخصص الذي جعل إدارة الجامعة ترتضي بذلك الواقع العلمي المخزي من أجل تسيير فصول مسرحيتها 'التجارية' على البسطاء وأبناء البسطاء ونهبهم لمن يرغبون شهادات كرتونية وتخريج شهادات ماجستير مشوهة ومعتوهة للمجتمع. كما اتضح لي أن القائمين على أمر إدارة الجامعة لا يرغبون في سماع أو فهم الحق الذي يقال لهم في شأن الإصلاح العلمي والأكاديمي وتأكدت من صواب توجيهي وإصداري للمقالة للأخذ بيد مثل هؤلاء استنادا إلى قول الإمام علي عليه السلام "ما أخذ الله على أهل الجهل أن يجهلوا ولكن أخذ على أهل العلم ألا

يعلموا!، وأدركت من خلال تلك التحقيقات والمحاسبة أن الحق صعب ولا يحمله أو يتحملة الضعفاء فاقدى الأمانة العلمية ذوي الكرامة العلمية المزيفة والمجروحة كفاءتهم العلمية الذين يديرون الجامعات وهم لا يدركون أجدبيات مسؤولياتهم العلمية والأكاديمية ولا اعرف ما هي الظروف التي واكبت تسلفهم لتلك المناصب التي لا يستحقونها ابدا لأنهم يديرون ما لا يعرفون كنهه ومحتواه وهذه مأساة عقلية تعاني منها الكثير من الجامعات الأخرى أيضا. ويبدو أن التسلفية العلمية التي لا تدري كنه المناهج العلمية والأكاديمية وطرق وضعها وتنفيذها هي التي أوصلت مثل هؤلاء مع تواضع كسبهم العلمي إلى سُدَّة إدارة جامعات في السودان فحولوها إلى مرتع للنهب المادي البحث واللصوصية والخيانة العلمية وجردوها من واجباتها العلمية والأكاديمية الضرورية لمستقبل البلاد على المدى الطويل.

ففيما يتعلق بنشر الموضوع في الراكوبة وسودانيل فإن الأكاديمي ينشر أفكاره من خلال أي منبر حر أيا كان توجهه السياسي وان الراكوبة وسودانيل ليست منابر إعلامية صهيونية بل هي سودانية وتصح بالكثير من الحقائق التي لا يستطيع احد أن ينكرها. بل هي أكثر نطقا للحق في واقعا الإعلامي السائد اليوم الذي يسيطر عليه مطبلون يتناولون مواضيع انصرافية ليزينوا الخزي المقيم في كل مناحي الحياة ويغشوا الوعي ويخدروا الناس بالشعارات المضللة لحماية اقطاع نفاق فرعوني حاكم جثم على صدر البلاد منذ ثمانينات القرن الماضي فاذاقها صنوف التجهيل والاستحمار والاستيغال والاستخفاف. أما فيما يختص بعدم طرحي للموضوع في الأروعة الأكاديمية المزعومة فإنني ومن خلال قراءتي للواقع الأكاديمي المخزي الذي لمستة في محتوى وفترة الكورس وتدريبه وطريقة التقويم ونوعية المخرجات الجامعية في مجال اللغة الانجليزية ادركت انه ليست هناك اروعة اكااديمية حقيقية في الجامعة وهذا جعلني لا اعترف بوجود قنوات علمية حقيقية في هذا السياق وان صدور هذه المقالة يثبت ذلك لأنه لو كانت هناك أجسام أكاديمية وعلمية حقيقية تحمل علما متخصصا و متمكنا و تستطيع أن تناقش مثل هذه الأمور الأكاديمية والعلمية وتخرجه الإخراج الصحيح لما وصل حال اللغة الانجليزية أصلا إلى هذا الحضيض من المأل ولما تم قبول من يحملون شهادة بكالوريوس بذلك المستوى الضعيف وبذلك العدد الضخم ولما تم إخضاعهم لكورس ماجستير بمسميات أوراقه الباهتة ومحتواه المهزوز وفترته القصيرة وأسلوب تقييمه المعوج وغير النزيه. وعليه حتى إذا كانت هناك أروعة علمية موجودة شكليا فهي تبدو مسميات فقط لأجسام من دون محتوى علمي حقيقي تم تكوينها على نسق تصعيد الإدارات الجامعية والعمادية والشعبية ذات الكفاءة المجروحة وأنها تدير الأمر برمته بطريقة سوقية وتجارية وغير علمية وكل ذلك يدل على غياب تام للعقلية المتخصصة في هذا المجال وعلى إدارة جامعية غير مدركة لطبيعة مهامها. وعليه فإن هذا الحال السائد يبدو من نتاج سيطرة إما عقلية رانكرز لم تزدهم سنوات التدريس أو الإدارة إلا نسخة طبق الأصل من

سنتهم المهنية الأولى أو متسلقي تدريس جامعي فيركوا بحوثهم الوصلية وتربعوا على منابر أكاديمية وإدارية هم ليسوا بأهلها وجلسوا يضللون المجتمع والطلاب بلّي أسنتهم ليخفوا فقرهم العلمي والمناهجي في التخصص وطموحاتهم المادية التي هي غايتهم وهمهم الأول ليركضوا خلف عائدات مسميات الكورسات التي يفبركونها لتدر عليهم دخلا ماديا يعتفون به ويهملوا محتواها العلمي وتقويمها المعياري مستغلين جهل الطلاب ورغبتهم في الحصول على شهادة باية صورة من الصور وانتهازية المؤسسات الصورية التي توظفهم لاحقا ليكونوا جزءا من سلسلة النفاق والكذب على المجتمع. ويجب أن يسأل السائل الحضيف هنا سؤالا يبرر التشكيك في كفاءة الكثير من الأساتذة الجامعيين؛ أين إنتاجهم العلمي الذي ينفع التعليم العالي والمكتبة المتخصصة بأعمال علمية محكمة وموثقة تساهم في كسب نظام التعليم في مراحلها المختلفة وفي تخريج مخرجات علمية حقيقية؟ أي نوع من البحوث كتبها حتى مكنتهم من تسلق وممارسة التدريس الجامعي أو الإدارة وهم عاجزون عن وضع كورس دراسي متخصص بطريقة صحيحة أو استكشاف علل الكورس الدراسي الموجود وسبر كوامن الضعف فيه وفي الطلاب الخاضعين لذلك الكورس؟ ومن الواجب علينا أن نسأل أيضا: أين تراكم تحليل أخطاء طلاب البكالوريوس والماجستير المستخلص من أداء الطلاب الكتابي وأين الكورسات العلاجية أو الرسمية التي تم تأسيسها وفقا لتلك التحليلات التراكمية والتي كانت بالإمكان أن تكون مفيدة لكل منظومة تدريس وتعلم اللغة الانجليزية في السودان واختصاصيو المنهاج والمنهجيات؟ وهل لتلك البحوث المفبركة أي اثر على واقع اللغة الانجليزية في السودان؟ ام يتم اختيار عناوين مجردة لمحتويات مكررة وتحكي انشائيا مواضيع تهدف الى الالتفاف على العقول لزيادة رصيد اشباه المشرفين من البحوث المنجزة لتتوج المرأوغين علميا والمفلسين عقليا اساتذة في الجامعات وترفع اشباه المشرفين في سلم الادارة ليديروا الجامعة ويحولوها الى كشك تجاري! والأمر الذي لا تدركه هيئات التدريس والإدارة الجامعية تلك أن تحسين مستوى منهاج اللغة الانجليزية في المرحلة المدرسية يقع على عاتق الأستاذ الجامعي ومخرجاته الطالبية المؤهلة وعطاءه وإنتاجه العلمي وبحوثه الأكاديمية ذات الصلة وليس فقط على عاتق أستاذ المرحلة المدرسية. فالجامعات تدعي أنها تُخرِّج متخصصي اللغة الانجليزية من حملة 'بكالوريوس' و'ماجستير' و'دكتوراه' ويقوم بعض حملة البكالوريوس بالعمل في المدارس بينما النسبة السنوية للنجاح في اللغة الانجليزية في الشهادة الثانوية مشينة واسألوا القائمين على امر التعليم المدرسي كيف تتم حياكة وإخراج تلك النسبة؟! الم يرثوا ذلك السلوك غير الأكاديمي من منظومة التعليم الجامعي المختلة التي خضعوا لها في الجامعات؟ كما أن الجامعة تقوم بتدريس ورقة 'تحليل الخطاب' لطلاب الماجستير بينما غالبيتهم العظمى لا تستطيع الكتابة بالإنجليزية بطريقة صحيحة فكيف يتم تدريس مثل هؤلاء ورقة تسميها تلك التسمية الكبيرة 'تحليل الخطاب'؟ كيف كان شعور الأستاذ الذي درسهم؟ هل شعر أنهم فعلا أهل لتحليل

الخطاب أم انه هو نفسه لا يدري؟! فإذا كان قد شعر بأنهم ليسوا أهلا لتحليل الخطاب لأنهم لا يستطيعون الكتابة باللغة الانجليزية ومع ذلك أكمل لهم السمستر وانجز تقييمه فإنه قد أرهق نفسه وضيع وقت الطلاب والجامعة إلا إذا كان يستهدف فقط العائد المادي من إكمال تدريس تلك الورقة ليعتلف به! أما إذا لم يستطع أن يستنبط حقيقة أن غالبيتهم لا يستطيعون كتابة الجملة بطريقة صحيحة ومع ذلك واصل إخراج ورقته فإن ذلك يثبت أن الأستاذ نفسه ضحية نظام تعليمه وتخريجه الذي خضع له ولا يعلم كُنه ما يقوم به وعلى الجامعات مراجعة الكفاءة الأكاديمية لمثل هؤلاء الأساتذة وأهليتهم في ممارسة التدريس الجامعي! فهم يجهلون تخصصهم مادام أنهم لا يضعون تحليل أداء الطلاب وأخطائهم في مجال البناء اللغوي الصحيح ضمن التقويم في ورقة الإجابة ليتم، بموجب ذلك التحليل، تطوير المناهج في كل مراحل التعليم. إذ أن ورقة (تحليل الخطاب) هي فرع من (اللغويات) التي تحتوي على فروع مثل تحليل الأخطاء والتحليل المقارن والنحو التحويلي والتوليدي وغيرها. والدليل البائن على عدم معرفتهم لمحتويات الكورسات وفروعها هو أنهم جعلوا (تحليل الخطاب) ورقة بعد أن فصلوها من (علم اللغة التطبيقي) وبعد ذلك جعلوا الأخيرة بكل فروعها الأخرى ورقة منفصلة! هذا إنما يدل على خواء القائمين على أمر وضع الكورسات وتطبيقها وتدريسها وتطويرها وبعد ذلك يدعون وجود اروعة علمية في الجامعة ويلومونا على عدم طرح الامر امامها. وهذا الواقع المخزي ينسحب أيضا على كورسات طلاب البكالوريوس في الجامعات لذلك يتخرجون ويأتون إلى الماجستير وهم لا يستطيعون الكتابة بطريقة صحيحة ومع ذلك يعمل الكثير منهم في التدريس في المرحلة المدرسية، فماذا سيعطي طلابه؟ ففاقد الشيء لا يعطيه!

ورحمة بأشبه الاساتذة وإسعافا لحالهم الأكاديمي المحزن والمرثي ورغبة في اصلاح حال التخصص في الجامعات فإنني أوضح لهم انه يجب أن يخضع طالب البكالوريوس انجليزي في سنته الأولى لتدريس القواعد الوظيفية وعدد دروسها خمسة وأربعين درسا تقريبا ويمكن توظيف سمسرتين أو ثلاثة لإكمالها مع تمارينها الكاملة حتى يتعلم الطالب الجامعي كتابة الجملة بطريقة صحيحة ويورثها فيما بعد لطالب المرحلة المدرسية ويستطيع ايضا التعامل مع ورقة الماجستير التي تسمى (تحليل الخطاب). ويمكن للأساتذة والطلاب الاستعانة بكتابي بعنوان 'Grammar of English: Explanation, Rule and Drills'. كما يجب إبعادهم في سنتهم الأولى عن الأعمال الأدبية الكبيرة مثل الروايات والمسرحيات لأنها مسهبة وقد تكون بداية مجردة وصعبة للكثير من الطلاب المبتدئين. إذ ان الطلاب في سنتهم الأولى يحتاجون إلى خامات قصيرة وسلسة وشيقة مثل اختيارات من المقالات والنثر والقصة القصيرة والقصيدة القصيرة والمسرحية ذات الفصل الواحد مع تعريفات بسيطة للأدب والنقد الأدبي حتى يزيلوا الحاجز النفسي بينهم وبين القراءة المفهومة الممتعة ويتمتعوا بما يقرأوا ويتفاعلوا معه وهكذا يزدهروا لغويا

في سنتهم الأولى بخامات بسيطة ويتحركوا للسنة الثانية بقبالية مفتوحة ووثيقة من تناول هذا التخصص الأجنبي بكل أبعاده وتحدياته اللغوية والنقدية وهذه تجربة الدول المشابهة للسودان. وإذا كان نظام التعليم الجامعي جادا ويرغب في اعطاء علم للطلاب يجب إلغاء نظام السمسטר وإبداله بالسنة الدراسية الكاملة القائم على نظام الفترتين (Two Terms) على أن تكون السنة الدراسية ليست بأقل من عشرة أشهر ليدرس طالب البكالوريوس أربع سنوات كاملة وطالب الماجستير سنتين كاملتين بنظام كورس من دون بحث تكميلي. لان كتابة بحث تكميلي من ثلاثين أو أربعين صفحة او اكثر بطريقة ميكانيكية بعد شن غارات على صفحات الانترنت وتحويل محتويات مسروقة من اجل فبركة مكتوب يسمى بحثا ليست دليلا على أهليتهم في كتابة البحوث ولا تدل على اختمار عمق تخصصي في عقل الطالب! ففي السابق كان الماجستير سنتان كاملتان والبحث التكميلي للماجستير ليس بأقل من مائة وعشرين صفحة ويتناول موضوعا لم يتم تناوله من قبل ويثبت الطالب الباحث ذلك بشهادة من مكاتب الجامعات والدوائر البحثية. فهل تشترط الجامعات هذا الأمر الآن وتطلب شهادة بذلك قبل مباشرة الطالب لكتابة البحث على العنوان الذي اختاره؟ وهل المشرف مطلع على البحوث السابقة والكتب والمراجع ذات الصلة بالطريقة التي تمكنه من اكتشاف عمليات القطع واللصق؟ لا اعتقد ان هذه التقاليد العلمية موجودة الآن لأنها لو كانت موجودة لأخرجت الكثير من المتدكرين من دائرة المقدرة على الاشراف على البحوث!

هذا إذا كانوا حريصون على إصلاح الخلل. فمن خلال لجنة التحقيق ومجلس المحاسبة الذي عقده لمسائلتي ومعاقبتي فهمت أنهم لا يريدون سماع النقد والرأي الآخر فيما يختص بالخلل في المعايير الأكاديمية والعلمية والتقويمية في الجامعة. فقد اتهمني مجلس المحاسبة أنه بإصداري تلك الورقة فقد انتهكت المواد (٤٠) - (د) و (ز) و (٤١) - (د) من لما يسمونها لائحة الخدمة المدنية القومية لسنة ٢٠٠٧. وفي بداية الجلسة سألتهم مستفسرا أنه إذا كنت أنا قد انتهكت تلك المواد أو لوائحها بإصدار تلك الورقة الأكاديمية في الراكوبة وسودانايل، فهل هنالك مواد ولوائح تحمي المعايير العلمية والأكاديمية والتقويمية في الجامعة وتحاسب من ينتهكها؟ وذكرت لهم في هذا السياق قول احد زملائي الأساتذة انه أعطى ٥٠% لأدنى طالب حسب معايير التقويمية. بعبارة أخرى، أن كل الطلاب ناجحون وليس لديه راسب! وعندما سألته عن السبب قال لي انه لا يريد أن ينظم امتحان إعادة! تخيلوا لأنه لا يريد أن ينظم امتحان إعادة لذلك قال لي انه مرر كل الطلاب- طلاب الماجستير! هل يمكن أن نسمي هذا السلوك شهادة زور أم عدم أمانة علمية أم استرزاق اعتلافي رخيص بالانشغال ركضا خلف مجموعة من الكورسات وإخراجها على ذلك النسق القائم على انجاح من لا يستحق النجاح وتجنب تنظيم امتحان اعادة؟ وهل يمكن أن يكون مثل هذا الأستاذ حاملا علما نافعا ويبلغه بأمانة العالم المسئول؟ فكيف نستطيع أن نتأكد الآن أن حامل الماجستير مسيطر على تخصصه مادام هناك مثل هؤلاء الاساتذة المتدكرين الذين يزورون نجاح

الطلاب لمجرد أنهم لا يرغبون في تنظيم امتحان إعادة للطلاب الراسبين؟
فمنذ الأزل ظل العلم الحقيقي هو المجال الوحيد الذي بقي كنزا للمقتردين
عقليا وبعيدا عن متناول المساومين وأنصاف العقول واسطبر عليه فقط
راجحي العقل كسبا وعطاء ونشرا وليس 'المتدكرين' أو 'المجسترين' في
بيئة مسلوقة العلم والمراقبة المعيارية الزهية وسيطر عليها أشباه أساتذة
يخرجون الطلاب بالطريقة التي تخرجوا هم بها. وبذلك فانه يبدو أن تمرير
الطلاب هو الثقافة السائدة في تقويم أداء طلاب اللغة الانجليزية ولا نعرف
كيف الحال في التخصصات الأخرى وهذا هو سبب الخزي في مستويات
اللغة الانجليزية في السودان ويشتكى القائمون بالأمر الحال وهم لا يعلمون
الواقع السائد في الكليات التي تسمى نفسها متخصصة والجامعات التي
تسمى نفسها زورا جامعات 'العلوم والتكنولوجيا' فكيف يستحقون مثل
هذه التسميات وهم يجردون الطلاب من علمية التخصص وجادتها
ويمررونهم في الامتحانات تجنبا لتنظيم امتحان الاعادة؟ واذا كانت بعض
الدول العربية تعتمد على مخرجات كهذه فهي في الحقيقة تعتمد على خزي
لن يضيف لها شيئا حقيقيا الا اذا كانوا هم ايضا يسيرون الامر بنفس
الصورة السائدة في بلد الاستاذ المَعَار وفي هذه الحالة فالأعور في بلد
الاعمى ملك ولا حول ولا قوة الا بالله.

وبعد ذلك تم إنهاء خدماتي مع الجامعة واستلمت خطاب 'إنهاء
الخدمة' وعندما طلبت منهم إصدار شهادة فترة الخدمة أصدروها بلفظ
'الفصل' وليس 'إنهاء الخدمة' وشتان ما بين المعنيتين بالرغم من أن
الخطاب قد صدر سابقا بإنهاء الخدمة! ونصحتني احد الأخوة الذين أثق
فيهم برفع الأمر إلى التعليم العالي غير أنني قلت له لو كان التعليم العالي
قائما بواجباته العلمية والأكاديمية والإدارية بالطريقة الصحيحة لما
صدرت مقالتي تلك وان التعليم العالي نفسه جزء لا يتجزأ من الخزي
السائد في منظومة التعليم الجامعي ككل ويجب ايضا مراجعة مؤهلات
ونزاهة القائمين على امره. فإذا كان هناك تعليما عاليا فعلا فلماذا لم
تتحرك عند صدور المقالة لتطمئن على المعايير العلمية في الجامعة
المعنية وتتأكد مما قلت؟ وبالرغم من أن هدفي من تلك الشهادة هي توثيق
مراحل حياتي العملية والعلمية والمهنية وليس هدفي الخبرة في حد ذاتها
ومع ذلك فإذا رغبت في التقديم لجهات توظيفية خارجية في مجال التدريس
الجامعي فإني سأوضح لها سبب 'الفصل' بإلحاق المقالة مع 'شهادة
الخبرة' وخطاب 'إنهاء الخدمة' ومؤهلاتي العلمية وسأرى من سيكون
المتأذي الحقيقي من ذلك. إذ أنني لو كنت حريصا على 'شهادة خبرة'
بالمعنى الذي يقصدونه هم لكنت لزمت الصمت وقضيت معهم سنتين أو
ثلاث سنوات ومررت الطلاب على طريقتهم وحصلت على شهادة الخبرة
كما يحصل عليها انصاف الاساتذة. لكنني لا أعول على شهادات خبرة
منهم لان بيئة كهذه لا تبني خبرة حقيقية بل تبني خبرة تزوير الحقائق
والسكوت على الباطل. ففي بيئة تسويق الشهادات العلمية يصبح الصدق
بهتانا والكذب صدقا ولا يعمل أو يستمر فيها من يعتد حقيقة بعلم يحمله
ويحب أن ينشره بطريقة ترضي الله تعالى ولا ينمو الأستاذ الحقيقي في

مثل تلك البيئة مهنيا ولا علميا ولا يُورثُ فيها علما حقيقيا للآخرين. إذ كيف يستطيع الأكاديمي الحقيقي النمو مهنيا أو توريث علم أو بناء خبرة في بيئة مختلة أكاديميا ويتم فيها انجاز كورسات صورية على نسق كورسات الرانكز ومتسلفي التدريس الجامعي الذين لا يعرفون صياغة الكورسات المتخصصة بفترتها وتدريبها وتقويمها المعياري ويمررون الطلاب لانهم لا يرغبون في تنظيم امتحان اعادة؟ كما لم تستطع لجنة التحقيق ومجلس المحاسبة الرد على ما ذكرته في المقال حول استكشاف الخلل في فترة وجيزة من تعييني بل صالوا وجالوا فقط حول سبب عدم طرح الامر في اروغتهم العلمية المزعومة التي لا وجود حقيقي لها اصلا. ولم أتأسف على 'فصلي' لأنني منذ بدئي كتابة المقالة كنت أعلم ان نشرها سيؤدي الى إنهاء خدماتي ولأن الفصل والطرده هو سلوكيات ومعايير المؤسسات والدوائر التجارية التي لا تهتم إلا بالجانب المادي والصوري من نشاطاتها وتبعد كل من يهتم بالجانب الاخلاقي والمعياري القويم او يربك حركة التسويق التجاري فيها والاعتلاف منها. لأنهم إذا سلخوا الجانب المعياري القويم فقد يتسبب ذلك في تقليص الكسب التجاري لتلك الدوائر الدكانية والحظائر الاعتلافية، لذلك لا يستطيع من ينتقدهم أو من يحاول الإصلاح أن يعيش بينهم. فالمصلحين الحقيقيين في السودان يعانون من اسراب جراد الاسلاميين المنافقين والدبابير البلهاء والجهل الساطل والمسيطر على كل مناحي الحياة والذي يواجه الفكرة الخضراء بالقضم والإزاحة والإبادة والتصحح الاخلاقي والعقلي. فمثل هذه البيئة يسود فيها الفساد والعش وتضليل الناس وتغيبش الوعي واكل اموال الناس بالباطل ويسيطر عليها المستعلمين الذين يريدون أن يسترزقوا ويعتلفوا من هذا الواقع المعلوم ليرسخوا الحمرة والاستبغال والجهل والتجهيل ومحاربة العقل والعقول لتتوائم مخرجاتهم مع الأنظمة والمنظومات التي تسكت عن ذلك الواقع وتؤمن لهم مصادر استرزاقهم واعتلافهم الملوثة غشا وتدلّيسا وتوظفها لإدامة برامج التجهيل والاستحماق والاستخفاف وتدمير العقول ونهب الشعوب بعد تضليلها بشعاراتها الزائفة والكاذبة والمنافقة. وعليه فإن هذا الواقع برمته هو نتاج التوسع غير الممنهج في التعليم العام بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة والذي تم انجازه للدعاية السياسية والكسب التجاري فقط وقد فقد السيطرة على نفسه وضل ضلال بعيدا. وكنت قد حذرت من تداعيات ذلك التوسع غير الممنهج في كتاب صدر لي عام ٢٠٠١ بعنوان (Sudanese Educational Issues: An Ideological Perspective). كما تطرقت لسيادة نوعيات فقيرة من هيئات التدريس الجامعي على الجامعات في مقالة في هذا الكتاب. وتناولت الامر أيضا في ورقة بعنوان (مناهج ومنهجيات تدريس وتعلم اللغة الانجليزية في السودان: منظور تحليلي ناقد) وهي في هذا الكتاب وكنت قد أرسلتها سابقا لمؤتمر القومي للتعليم الذي عُقدَ ٢٠١٢ واشاد د. المعتصم (غفر له الله ورحمه) بعلميتها المتميزة لكنه اشتكى من سخونة لغتها وطلب مني تحييد تلك السخونة وقد قمت بتخفيف الجلد وارسال نسخة حسب الطلب الا انه لم يستدعني احد للمؤتمر. وبالفعل تأكدت من هذا الواقع

الأكاديمي المخزي خلال أربعة أشهر من تعييني أستاذًا مشاركًا فيما تُسمّى 'جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا'. أنني مطمئن لأنني خلال الأربعة أشهر التي قضيتها في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كنت فيها حريصًا على ألا أكون جزءًا من الأداء الكاذب والمغشوش والمُعْتَلَف في مجال التعليم واكتشفت الحقيقة وصدحت بالحق وقمت بواجب الشهادة لله تعالى التي كنت اعرف تبعاتها لكن كان لا بد من البلاغ وانني واثق من أن الرزق على الله تعالى. فقد فتنتني الله تعالى بالتدريس في 'جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا' ليعلم مدى التزامي بالمبادئ العلمية التي نشرتها في كتبي من قبل. ولو كنت التزمت الصمت على ذلك الواقع وشاركت فيه لكنت سيرت حياتي كما يسيرها المُعْتَلِفون والمسترزقون على هامش العلم والمتربعون على سُدَّةِ إدارة مثل ذلك الواقع الأكاديمي المخزي ليتهافتوا على كيسة الرسوم المنزوعة من جيوب المقبولين لكورسات الماجستير المعنلة وكورسات البكالوريوس ذات المسميات المختلفة والمختلفة مثل بكالوريوس النفقة الخاصة والموازي والانتساب ولا علم لنا كيف يتم تكوين محتويات تلك الكورسات وكيف ينجزونها. وكان ذلك الصمت خيانة لله تعالى وللعلم وللوطن والأمانة العلمية ونكوث عما عاهدت الله تعالى عليه الا اكون ظهيرا للمجرمين ولشملني سؤال الآية التي تقول ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ وَاكُونَ بِذَلِكَ مَقْمُوتًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ. وَأَنَّنِي أَرَى النَّتَاجَ المريعة لامتدادات آثار النكوث التاريخي على حركة الدين والاسلام المحمدي الاصيل في السودان بواسطة من اصلوا رفع الشعارات الاسلامية نفاقا وخذلوا الناس فاصبحوا الوارثين الحقيقيين للانحراف الذي ساد وسيطر بعد استشهاد النبي ﷺ والمجددين لاركان واتباع مؤسسي ذلك الانحراف الذي يؤثر على الاكثرية الى يومنا هذا ويستغل جهلهم بالحق والحقيقة ويقودهم الى مرابض التجهيل والاستخفاف والانحراف. لذلك والبيت الحق ونهج اهل الحق وتمسكت بالصدق ونهج اهل الصدق وتجنبت الكذب وداهمت ذلك الواقع المخزي بمقالتتي التي قصدت أن تكون حجرا في المياه الراكدة وأنني أعبر على أسفي الشديد على مصير طلابنا الذين تم وضعهم كاليتامى في بيئة وظرف تتنازعهم فيه الرغبة بين علم حقيقي إلا انه غير موجود وإغراء بشهادة مقابل الرسوم. وليس لهم خيار سوى قبول ذلك الواقع من دون مسائلة واختيار شهادة سهلة المنال مقابل الرسوم. ولا اعرف ما هو مصير نتيجة امتحانهم التي سلمتها للجامعة وماذا فعلوا بها؟! كم منهم تم تمريرهم وكم منهم أبقوهم راسبين أم هل نجحوا جميعا وذا حدث ذلك فوفقا لأي معيار تقويمي حدث؟! هل اعتمدوا على اللغة النقدية لأداء الطالب وضربوا البناء اللغوي بعرض الحائط؟ وهل هناك فعلا لغة نقدية لدى الطلاب في كتابتهم على ورقة الإجابة؟ فإجاباتهم للأسئلة النقدية هي اعادة سرد ساذج وطفلي لمحتوى النص. وإذا اعتمدوا فقط على اللغة النقدية لتمريرهم واهملوا البناء اللغوي فسيكون ذلك كارثة ووصمة عار في جبين الأداء الجامعي في السودان لأن متخصص اللغة الانجليزية يجب ان يكون قادرا كذلك

على الصياغة اللغوية الصحيحة للجملة الانجليزية وهذا هو جوهر هدف بكالوريوس اللغة الانجليزية ناهيك عن ماجستير اللغة الانجليزية التي يجب ان يكون من اكملها ليس فقط مسيطرا على اللغة الانجليزية بل ومبدعا فيها بناءً وتعبيرا وتحليلا. وما هي مقررات السمستر الثاني في أوراق الأدب الانجليزي واللغويات؟ وكيف تمت إعادة تقويم من 'طالب/طالبت' بإعادة تقويم 'اداءه/اداءها' في ورقة اللغويات التطبيقية؟! وعلى اي معيار اعتمدوا! والأيام ستوضح ذلك أيضا لمن يريد أن يراجع ذلك ويتأكد من عدم وجود تجاوزات! لأن الطلاب انفسهم لا يسكتون! لذلك فالعلم في مثل تلك البيئة سراب يحسبه الطالب علما حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد سرابا عند جهلاء فقط يقومون بتسويق الشهادة مقابل الرسوم. ففي مثل هذا الواقع المخزي فإن الإصلاح لن يأتي بسهولة خاصة إذا كان الجهل هو المتحكم والحريص على حماية الإستجهاال واستدرار الدخل المادي و يرغب في أن تسيير الأمور كما هي وبأي شكل من الأشكال فقط من أجل غايات أنية ضيقة. وفي هذه الحالة فان ذلك الواقع الفاسد والمفسد سيكون له زبانية وأزلام في مواقع مؤثرة يحمونه حماية تامة من أية محاولة للنقد والمساءلة والإصلاح مستهدفين تمويه وتضليل الشعب بادعاء أن كل الأمور تسيير بطريقة معيارية ومقبولة وفي هذا غش للأمة والأجيال القادمة و سيؤدي حتما إلى مآلات مأساوية وخراب ممنهج ومقيم يصعب اصلاحه لاحقا. لذلك يبدو أن العلاج يحتاج إلى جراحة من دون تخدير! جراحة مؤلمة تقلب الطاولة على رؤوس من يقومون على تسيير و حماية منظومة التضليل والتجهيل تلك؛ منظومة تسويق الشهادات العلمية في الجامعات السودانية، ويسترزقون ويعتفون منها ويسلحون عليها غير مباليين لحقيقة أنهم ينشرون الجهل وينسبون في تخلف الأمة تخلفا يضرب جذوره عميقا ويصعب اقتلاعه لاحقا. وكجزء من تلك الجراحة ادعو حملة العلم المتخصص الحقيقيين في كل المجالات والمشاركين في منظومة التعليم العالي وغيرها من المؤسسات ومن هم خارجها الكتابة بطريقة علمية ناقدة وموضحة للحقائق من دون خوف أو تردد لان العلم مجلي للحق وتنوير للناس وأساس للإصلاح المستقبلي وانه ليست هناك قوة تستطيع منع التناول العلمي الناقد والإصلاحي للأمرور بواسطة من يريدون الصدح بالحق وإبراء ذمتهم أمام الله تعالى والعباد. على العلماء الحقيقيين الهجرة إلى الله تعالى بالقول الثابت وتجاوز الانتماءات الحزبية والولاءات السياسية الضيقة والانفكاك من الاسترزاق والاعتلاف الرخيص وكنتم الحق والسكوت عن الباطل ودعم الظالم على حساب الحقيقة ومصصلحة الوطن. عليهم التمرد على المنظومات الفاسدة ثقافية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو أكاديمية أو سياسية او عقائدية بالعلم الناقد والمصلح لخدمة هذه البلاد التي تأخرت كثيرا بفعل انظمة الحكم الجاهلة والمعتوهة.

والله المستعان وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

* نسخة منقحة من المقالة التي صدرت في الراكوبة وسودانايل بتاريخ
٢٠١٤/٣/١٩
* تم إلحاق النسخة المنقحة من (تداعيات) لاحقا مع المقالة المنقحة لتكتمل
الصورة للقارئ الكريم!